* الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة *

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الانسانية الاجتماعية

قسم الإعلام والاتصال

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الاعلام والاتصال

تخصص اتصال الصورة والمجتمع

تحت عنوان

صورة تواصل المرأة المطلقة العاملة في المجتمع الجزائري

–مدينة تيسمسيلت نموذجا–

من إعداد الطلبة:

- علي باي مليكة
- بن ويس سفيان

تحت إشراف الأستاذ:

–عريس مختار

السنة الجامعية: 2011 – 2012

شكر وعرفان

نحمد الله عز و جل و نشكره الذي وفقنا في إتمام هذا البحث وأتم علينا
واجب الاعتراف بالفضل لنعبر عن خالص تشكراتنا وفائق التقدير
للأستاذ **عريس مختار**
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد العون و المساعدة لإتمام هذا
العمل كما لا يفوتنا شكر الأساتذة المناقشين لهذا العمل و نسأل الله سبحانه وتعالى
أن يهدينا لسبيل الرشاد ويلهمنا التوفيق والسداد

الإهداء

اللهم باسمك نبتدئ و بهديك نهتدي و بك نسترشد و نستعين إلى من أوصى الرب العظيم بالإحسان إليهما في قوله "و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا."

الى روح أبي الطاهرة رحمه الله تعالى

رأيت في عينك حلما تحققت منه الأماني

رأيت في قلبك أرق معاني الحب و الحنان

رأيت في صلاتك دعاء رفعني وأسماني

رأيت فيك النور الذي أنار حياتي

الى الأحلى من القمر والأغلى من النظر

إليك أمي أطال الله في عمرك

كما أهدي عملي هذا إلى كل إخوتي وأخواتي والى كل العائلة من قريب أو بعيد و بالأخص الى نورهان، صوفيا، إيناس و رانيا

الى شريك حياتي ومن ساعدني في إنجاز هذا العمل زوجي العزيز

وإلى كل الصديقات والأصدقاء وإلى جميع من ساعدني لإتمام هذا العمل

و الى كل دفعة علوم الإعلام و الاتصال **2011-2012**

في الأخير إلى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلمي و حملتهم ذاكرتي و لم تحملهم مذكرتي وكل من قرأ إهدائي و لم يجد اسمه في قائمتي.

إهداء

اهدي ثمرة جهدي.

إلى من قال فيهما عز وجل{وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ

وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً }الإسراء24

إلى الوالدين العزيزين"جيلالي "و"فاطمة " أطال الله عمرهما بالخير .

إلى جدتي الحنونة أطال الله عمرها بالخير.

إلى اخوي "حبيب ومحمد

إلى إخوتي الأعزاء دليلة ونورة وفايزة واسمهان

الى زوجة اخي الاعز زازة

إلى أبناء اخي واخواتي الى الكتاكيت

الى جميع الأهل والأحباب إلى الأصدقاء

الى كل من يحملهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

الى كل من ادخل السرور في قلبي والحمد لله والشكر أولا وأخيرا

مقدمة:

لما خلق الله تعالى آدم عليه السلام، خلق له زوجة، وجعل لهما نظاما يعيشان عليه.

ومن الله تعالى بهذه العلاقة على الناس، وجعلها أساس الامتداد والنسل والذرية، فالأسرة هي الجماعة التي ارتبط ركناها (الزوج والزوجة) بالزواج الشرعي.

إذ جعل الله الزواج المدخل الوحيد لقيام الأسرة في المجتمع، لذلك نظرت ومازالت المجتمعات تنظر ولاسيما العربية منها إلى عقد الزواج نظرة مقدسة، وليكون الزواج بمثابة علاقة بناءة تتميز بالاستمرارية بين الرجل والمرأة لابد أن يكون بينهما اتصال دائم وفعال، فغياب الاتصال بينهما يؤدي إلى توتر العلاقة الزوجية ويصبح كلاهما لا يقوم بواجباته ولا يحترم حق الآخر وتتعدى الأسباب وتتراكم لتؤدي في نهاية المطاف إلى استحالة العيش بين الزوجين فيلجأ الأزواج إلى الطلاق للخلاص من متاعب الحياة ومشاكلها.

وكغيره من المجتمعات العربية يعاني المجتمع الجزائري من ظاهرة الطلاق التي انتشرت بكثرة في السنوات الأخيرة، إذ أصبح حلّ الرابطة الزوجية أمرا سهلا رغم الإجراءات القانونية الصارمة والشديدة...، ومازال الطلاق يواصل زحفه على المجتمع الجزائري مخلفا العديد من الآثار السلبية والمضاعفات الخطيرة التي تصيب الأسرة عموما والمرأة على وجه الخصوص، وما تعانيه هذه الأخيرة خاصة من الجانب النفسي حيث تصبح نظرتها للزواج سوداوية، ضف إلى ذلك أن بعض المجتمعات لازالت تنظر للمرأة باعتبارها مخلوقا منحطا أو لعنت من السماء، وإذا حدث الانفصال بينها وبين زوجها تعتبرها آثمة وظالمة بغض النظر عن أسباب انفصالها، رغم أن الإسلام حفظ مكانتها وكرامتها، إلاّ أن المرأة في مثل هذه المجتمعات مازالت محرومة من معظم حقوقها كالحق في الميراث والحق في الملكية وحقها في العمل حتى وإن تمكنت المرأة من ممارسة حقها في العمل في مجتمعات أخرى، اختلفت حولها الآراء والنظرات إذا كانت امرأة عادية فما بالك إذا كانت مطلقة؟

وفي دراستنا هذه حاولنا التركيز على المجتمع الجزائري باعتباره مجتمعا عربيا مسلما وكيف ينظر للمرأة المطلقة وخاصة العاملة منها، كما أردنا معرفة دور الاتصال الاجتماعي باعتباره همزة الوصل بين المؤسسة والمجتمع ومدى فعاليته في تغيير العادات والسلوكات السيئة في المجتمع الجزائري خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والأسرة والمجتمع.

الإشكالية:

صحيح أنّ الطلاق هو أبغض الحلال عند الله ولا يتم اللجوء إليه إلا عند استحالة العيش بين الزوجين، لكن الإحصائيات والأرقام في السنوات الأخيرة لا تعبر عن ذلك حيث هناك تزايد مستمر في حالات الطلاق في الجزائر وقد لا يستغرق الزواج في بعض الأحيان شهرا واحدا، إذ تختلف الأسباب والدوافع لكن الطلاق واحد. وتشاء الأقدار وتصبح المرأة مطلقة فتلجأ الكثير من النساء المطلقات إلى العمل كوسيلة لملء الفراغ الذي ينجم عن ذلك الانفصال أو للبحث عن لقمة العيش إذا كان لديها أطفال بينما تفضل أخريات المكوث في البيت وعدم الخروج... والجزائر كمجتمع جزائري له خصوصياته وتركيبته البشرية التي تتمايز من حيث الأفكار والآراء والمواقف فكل شخص جزائري يحمل نظرة أو فكرة عن المرأة المطلقة بصفة عامة والمطلقة العاملة بصفة خاصة تتكون نتيجة احتكاكه بالمحيط الذي يعيش فيه وتتشكل بفعل مجموعة من المتغيرات التي اكتسبها من منظومته الاجتماعية والثقافية والدينية، ناهيك عن أثر النظام العام والأعراف في ذلك ومن هنا نطرح إشكاليتنا:

-كيف ينظر المواطن الجزائري إلى المرأة المطلقة العاملة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

1-ما هو الطلاق، ما هي أسبابه، وما هي آثاره؟

2-ما هو واقع الطلاق في الجزائر؟

3-ما هي نظرة كل من المجتمع والمشرع الجزائري للمرأة المطلقة العاملة؟

4-هل للاتصال الاجتماعي علاقة بالطلاق؟

الفرضيات:

1-المستوى التعليمي يؤثر في نظرة المجتمع الجزائري للمرأة المطلقة العاملة.

2-الحالة الاجتماعية يؤثر في نظرة المجتمع الجزائري للمرأة المطلقة العاملة.

3-تختلف نظرة المجتمع الجزائري إلى المرأة المطلقة العاملة حسب اختلاف الفئات العمرية له.

أهمية الدراسة:

إنّ موضوعنا هذا أي نظرة المجتمع الجزائري للمرأة المطلقة العاملة له أهمية كبيرة خاصة مع الارتفاع الكبير في نسبة النساء المطلقات الذي تشهده مجتمعاتنا المسلمة التي أباحت الطلاق في دساتيرها وتشريعاتها القانونية، إلاّ أنها تبغضه لما يترتب عنه من آثار اجتماعية ونفسية تمس حياة الأسرة والمجتمع ككل.

كما أن دراسة هذا الموضوع تدخل في نطاق دراسات علم الاجتماع الأسري وهو فرع من فروع علم الاجتماع العام، ويكتسي أهمية علمية كبرى بالنسبة للمجتمع الإنساني والمجتمع الجزائري على السواء.

أما أهميتها بالنسبة لنا كباحثين فتبرز في كون دراسة نظرة المجتمع للمرأة المطلقة تسمح بالضرورة بدراسة الطلاق دون عزله عن المجتمع الذي يتم فيه هذا النظام الاجتماعي والتوصل إلى بعض الحقائق بشأنه يمكن أن يثري شخصيتنا العلمية، بحيث نصبح ملمين بأهم قضايا مجتمعنا وبطريقة علمية، الأمر الذي يساعدنا على فهم الظواهر الأخرى في المجتمع وتحليلها.

الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف من اختيار موضوع" نظرة المجتمع الجزائري للمرأة المطلقة العاملة" نموذج ولاية تيسمسيلت في عاملين:

1-محاولة معرفة نظرة المجتمع الجزائري عامة ومجتمع تيسمسيلت خاصة للمرأة المطلقة العاملة وهذا من خلال التعرف على بعض عوامل وآثار الطلاق واستخلاص بعض النتائج حوله وتقديم بعض الاقتراحات بشأنه، اعتمادا على الدراسة الميدانية حول نظرة مجتمع تيسمسيلت للمرأة المطلقة العاملة والمدعمة بالدراسة الاستطلاعية والدراسة والوثائقية لبعض ملفات الطلاق في هذا المجتمع.

2-نتيجة لانتشار ظاهرة الطلاق بكثرة، ومعرفة نظرة الفرد للمرأة المطلقة العاملة والضرر الذي يلحق بها.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا لموضوع "صورة تواصل المرأة المطلقة العاملة في المجتمع الجزائري لعدة أسباب منها الذاتية والموضوعية .

- **الأسباب الذاتية:**

- إنّ التكوين الذي تلقيناه كوال خمسة سنوات في مجال الإعلام والاتصال دفعنا إلى الاهتمام به عامة باعتباره حاجة اجتماعية وبالاتصال الاجتماعي كوسيلة لإحداث التغيير في سلوكات الأفراد نحو الأحسن لما يخدم الصالح العام.
- الميل الشخصي إلى كل الموضوعات التي تمس الأسرة والمرأة.
- الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا كطلبة إعلام واتصال بضرورة القيام بعمل ما من أجل التوعية بخطورة هذه الظاهرة على الأسرة والمجتمع.
- نقص أو انعدام المراجع الخاصة بهذا الموضوع على مستوى مكتبتنا المركزية.
- الرغبة في معرفة درجة الأثر الذي تتركه الحملات الإعلامية في نفوس المتلقين.

الأسباب الموضوعية:

- تفشي ظاهرة الطلاق بصفة رهيبة خاصة في الآونة الأخيرة وتزايد عدد النساء المطلقات في المجتمع الجزائري.
- خطورة هذه الظاهرة على المجتمع عامة وعلى النساء خاصة.
- آنية موضوع الطلاق من ناحية كثرة انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري .
- ندرة الدراسات العلمية حول موضوع صورة تواصل المرأة المطلقة العاملة في الجزائر على الرغم من الارتفاع الشديد والمتزايد لمعدلات الطلاق، ومع هذا الارتفاع من آثار سلبية على الأسرة الجزائرية بصفة عامة وعلى المرأة المطلقة بصفة خاصة.
- لتزويد رصيد المكتبة بالدراسة الميدانية.

تحديد المفاهيم:

أولا:الاتصال الاجتماعي:

1.الاتصال: هو عملية نقل المعلومات أو الآراء أو الاتجاهات أو المشاعر لهدف معين، ويرجع أصل كلمة "اتصال" إلى الكلمة اللاتينية (*Communis*) التي تعني في اللغة الانجليزية(*Common*) أي مشترك أو اشتراك، فحينما نحاول أن نتصل أو نتواصل فإننا نحاول أن نؤسس اشتراكا مع شخص أو مجموعة من الأشخاص إشتراكا في المعلومات أو الأفكار أو الاتجاهات.[1]

2.الاتصال الاجتماعي:

التعريف الأكاديمي: هو الإجراء الذي يتم به تبادل الفهم بين الكائنات البشرية أو هو العمل الذي عن طريقه تنتقل المعاني من إنسان لآخر أو من جماعة لأخرى.[2]

التعريف الإجرائي: هو نقل رسالة إعلامية للمجتمع عن طريق الحملات الإعلامية والتي تحمل أفكار واضحة ومفيدة تخدم الصالح العام، ويتمتع الاتصال الاجتماعي ببعض المؤهلات مقارنة بالمؤسسات التجارية.

الطلاق لغة:طلق، يطلق، تطليقا بمعنى ترك وبعد.

شرعا: يقال طلقت المرأة من زوجها طلاقا بمعنى تحللت من قيد الزواج، أو طلق الرجل زوجته بمعنى ابتعد عنها وتركها.[3]

أما التطليق: فإذا انحلت الرابطة الزوجية بإرادة الزوجين أو باتفاقهما فإننا نكون بصدد ما يطلق عليه الطلاق، أما إذا لزم تدخل سلطة دينية أو قضائية لتقريره فإننا نكون بصدد تطليق.

المجتمع الجزائري : هو ذلك الكل المتكون من مختلف الفئات الاجتماعية كالعزاب والمتزوجين، والمطلقين والأرامل... وهو مجموعة من الأفراد يختلفون من حيث:

---

1 محمد عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي(دون طبعة، بيروت، دار النهضة العربية، 1987)، ص 60.

2 يوسف مرزوق، مدخل إلى عالم الاتصال (الطبعة الأولى، الملكة العربية السعودية: دار الشروق، 1986)، ص 24،25.

3 أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام(الطبعة الثانية، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1994)، ص 47.

السن والجنس والوظيفة والمستوى الثقافي والتعليمي يحملون آراء وأفكار حسب العادات والتقاليد والقيم ولكل فئة ميزتها الخاصة بها.[1]

منهج وأدوات البحث:

منهج البحث:

إنّ طبيعة الدراسة تجبر أي باحث بصدد إنجاز بحث علمي على إتباع منهج معين، وطبيعة دراستنا تتطلب منا استعمال المنهج الاستقرائي باستخدام الاستمارة في بحث الظواهر الإعلامية مفيدا جدا من حيث توفير المعلومات حول الحالات الخاصة التي يصادفها رجل الإعلام في نشاطه الإعلامي وبفضله يتمكن من التغلب على الصعوبات التي تواجهه في فهم بعض الظواهر الخاصة التي لا يتمكن من بحثها إلا من خلال إنجاز هذا النوع من الدراسات.[2]

أما عن الأدوات التي استعنا بها في دراستنا فهي:

-الاستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد، تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق، يعتبر الاستبيان من أدوات البحث الأساسية الشائعة الاستعمال في العلوم الإنسانية خاصة في علوم الإعلام والاتصال[3]، بحيث يستخدم في الحصول على معلومات دقيقة لا يستطيع الباحث ملاحظتها بنفسه في المجال المبحوث لكونها معلومات

لا يملكها إلا صاحبها المؤهل قبل غيره على البوح بها وتبعا لذلك يميز الباحثون بين نوعين من الاستبيان:

---

[1] مسعود كمال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري (دون طبعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص 24.

2 أحمد بن مرسلي، المرجع نفسه، ص 308.

3 عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث (الطبعة الأولى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص 66.

1- **الاستبيان المقنن:** الاستبيان المقنن هو الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة الدقيقة، والتي يضعها الباحث بعناية كبيرة للحصول على معلومات في غاية الدقة [1]، حيث تجرى الإجابة عليها وفق الصيغة التي قدمت لها، وعادة ما يستخدم الباحث في هذا النوع من الاستبيان الأسئلة المغلقة التي يقوم بها المبحوث فقط، باختيار إجابة واحدة أو أكثر من ذلك من الإجابات البديلة التي وضعت السؤال المطروح، من خلال الإشارة إليها بعلامة مميزة في الخانات الصغيرة .

2-**الاستبيان غير المقنن:** الاستبيان غير المقنن هو الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة العامة في شكل عناوين رئيسية لأهم القضايا المبحوثة التي يشير من خلالها الباحث النقاط المطروحة أمام المبحوث ليفسح له المجال بالتكلم على أكبر قدر من المعلومات، كما يمكن له التدخل بين الحين والأخر أثناء هذا الحديث بأسئلة إضافية مكملة لتوجيه الحوار نحو أهدافه النهائية وهو يتطلب خبرة مهنية تكسب صاحبها تقنيات التعامل مع المبحوث بكيفية ناجحة.

3-**المقابلة:** إنّ المقابلة هي النقاش وجها لوجه مع شخص له قناعته الخاصة وفهمه المتميز للأشياء ونظرته المحددة لكل ما يحيط به من ذلك فإن المقابلة في البحث العلمي هي اللقاء المباشر، الذي يجري بين الباحث والمبحوث الواحد أو أكثر من ذلك، في شكل مناقشة حول موضوع معين قصد الحصول على حقائق معينة أو آراء ومواقف محددة.

يتجلى مما سبق أن المقابلة هي أداة بحث تخضع من حيث الاستخدام إلى شروط علمية صارمة منها أن يتم هذا الاستخدام في إطار إنجاز بحث علمي ذي إشكالية محددة وخطة معينة يقوم الباحث فيها بضبط طبيعة المعلومات والبيانات المراد جمعها من أصحابها وفق خطوات معينة، يتم تثبيتها بعد التأكد منها بواسطة خطوات تمهيدية سابقة.

***مجتمع البحث:** حسب بعض الباحثين فإن مجتمع الدراسة هو" جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث" [2]وبما أننا نتناول مدينة" تيسمسيلت" كنموذج في دراستنا فإن

---

1 أحمد بن مرسلي، المرجع نفسه، ص 220،223.

[2] أحمد بن مرسلي، المرجع نفسه، ص 166،218.

مجتمع بحثنا هو مجتمع تيسمسيلت الذي هو مجموعة من الناس يختلفون من حيث الجنس، السن، الوظيفة ومن حيث المستوى الثقافي والتعليمي، يحملون أفكار وأراء مختلفة، وعموما لا تختلف أسرة تيسمسيلت عن الأسرة الجزائرية من حيث بعض العادات والتقاليد التي تبقى مدينة تيسمسيلت تحافظ عليها، مثل حرية المرأة تكون محدودة نوعا ما في مجتمع تيسمسيلت الذي يعتبر مجتمعا محافظا، وحسب الإحصائيات الأخيرة قدر عدد السكان بـــ300.000 نسمة .

ونظرا لعدم استحالة الباحث أن يتصل بجميع مفرداته لهذا فهو يستعين بعينة تمثل المجتمع الكلي.

***العينة:** العينة هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي[1].

وبما أننا نطرح موضوع نظرة المجتمع الجزائري للمرأة المطلقة العاملة نموذج مدينة "تيسمسيلت" فإن العينة التي تتلاءم مع موضوعنا هي العينة العشوائية والتي تعرف بأنها " العينة التي يتم اختيارها بطريقة تعطي لكل فرد من أفراد مجتمع البحث، احتمال للظهور في العينة يمكن حسابه بل أن هذا النوع من العينات لا يعطي فقط كل فرد في المجتمع فرصة متساوية للظهور في العينة فحسب، بل يعطي أيضا لكل مجموعة من مجموعات نفس الفرصة ويعود سبب اختيارنا للعينة العشوائية إلى:[2]

- طبيعة الدراسة التي تقتضي معرفة وجهات النظر المختلفة عن المرأة المطلقة العاملة وبالتالي المجتمع بصفة عامة وليس رأي فئة محددة .
- المعلومات والبيانات المستهدفة من الدراسة لا تشترط بأن تكون العينة قصدية أو حصصية أو غيرها

من الأنواع.

- إعطاء فرص متساوية لكل أفراد مجتمع البحث بإبراز وجهة نظرهم عن الموضوع مع عدم الضرورة بأن يكون كل الأفراد يعيشون في ظروف متشابهة.

---

[1] محمد عبيدات، منهجية البحث العلمي(الطبعة الأولى، عمان وائل للنشر،1997)، ص 90،94.

[2] عبد الباقي زيدان، قواعد البحث الاجتماعي(الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة السعادة، 1974)، ص 194.

- محاولة معرفة ما إذا كان للعادات والتقاليد دخل في تشكيل رأي المبحوثين، تتكون العينة من 60 فردا تم اختيارهم بطريقة عشوائية أي عن طريق الصدفة من مجتمع تيسمسيلت لمعرفة أرائهم حول المرأة المطلقة العاملة في الجزائر.

***الإطار المكاني:** وهو المدينة التي تم فيها توزيع الاستمارة وهي مدينة تيسمسيلت.

الدراسات السابقة:

من الملاحظ أن موضوع "نظرة المجتمع الجزائري للمرأة المطلقة العاملة" لم تتناوله دراسات كثيرة، لكن موضوع الطلاق بصفة عامة كان محل اهتمام العديد من الدراسات التي تذكر منها:

1*دراسة لـــ:أحمد نصر الجندي بعنوان الطلاق والتطليق وآثارهما صدرت هذه الدراسة سنة2004 في مصر، والإشكالية التي طرحت فيها هي: ما هو الطلاق وما هو التطليق وما هي آثارهما؟

تطرق الكاتب في هذه الدراسة إلى كل من مسألة الطلاق والتطليق بالشرح والتفصيل ثم انتقل إلى تبيان آثارهما في الشرع والقانون.

2*دراسة لمسعودة كمال بعنوان:مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري" دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري" صدرت هذه الدراسة سنة1986، في الجزائر وتساءلت هذه الدراسة حول العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع الجزائري والآثار المترتبة عنه؟

3*دراسة لـــ:مصطفى عبد الغني شيبة بعنوان:أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية(الطلاق وآثاره) صدرت هذه الدراسة سنة 2006، تناول فيها الكاتب أهم التشريعات الإسلامية التي تسبق الطلاق وتواكبه.

تمهيد:

لقد صار الاتصال الاجتماعي يلعب دورا محوريا في تعريف المواطن بحقوق وواجباته التي يجب عليه القيام بها لخدمة جماعية أو مجتمعه ككل،ففد أصبح يعتبر أداة فعالة دون منازع بيد السلطات العمومية للتصدي للمشاكل والآفات التي يتعرض لها المجتمع.

وفي هذا الفصل الأول تناولنا ماهية الاتصال الاجتماعي من خلال أربعة عناصر، يضم العنصر الأول تعريفات لمختلف المفكرين للاتصال الاجتماعي و عوامل ظروف ظهوره، ثم تطرقنا في العنصر الثاني إلى أنواعه و أشكاله و من ثمة كانت تقنية و منهجية الاتصال الاجتماعي في الجزائر و تقييم هذه الممارسة

I. تعريف الاتصال الاجتماعي و ظروف ظهوره:

تعريفه:

تعد عملية الاتصال الفعال أحد الدعائم الأساسية للحياة الاجتماعية حيث تمثل الميكانيزم الأساسي لعملية التفاعل الاجتماعي بأبعادها المختلفة، كما أن الإنسان إجتماعي بطبعه، فإن سلوكه يتشكل و يؤثر من خلال عملية الاتصال الاجتماعي .لذلك يرى *christian Bayland xavier Migrot* [1] أن كل اتصال هو اجتماعي، أي لا يوجد اتصال لا يتسم بالصفة الاجتماعية، فالاتصال السياسي مثلا أو الاتصال الاقتصادي كل منهما اجتماعي لأنه يتم داخل النسق أو النظام الاجتماعي الكلي .

ويعرفه أرسطو على أنه"البحث عن جميع الوسائل المؤدية إلى الإقناع"، كما يعرف الاتصال في إطار المهنة الاجتماعية بأنه"تلك العملية التي من خلالها يتم نقل الآراء و الأفكار و المعنى و الخبرات من شخص الأخصائي الاجتماعي، إلى شخص آخر(الفرد- الجماعة- المجتمع) بما يسهم في تحقيق التوافق الاجتماعي و مواجهة المشكلات".[2]

أما حسب الأستاذ حسين عبد اللاوي"فالاتصال الاجتماعي هو الآليات و الكيفيات الحتمية أو القصدية المستعملة

في المجتمع لتنظيم تدفق المعلومات و الرسائل الإعلامية و الرموز الضرورية لإعادة الإنتاج، أي لتحقيق مجموعة

---

[1] *Paris.1992.p271.Xavier Migrot christian Bayland.La communication. édition Nathan Universitaire*

[2] عبد الحميد عطية، محمد محمود مهدلي، الاتصال الاجتماعي و ممارسة الخدمة الاجتماعية (دون طبعة الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث، 2004 ، ص32).

من الوظائف تبعا لنوعية البيئة الاجتماعية .[1]

يعرف عبد الوهاب بوخنوفة بأنه "وسيلة و تقنية إستراتيجية لحل أو المساهمة في حل المشكلات التي يطرحها المجتمع

و الآفات التي يفرزها هذا التطور".[2]

II. ظروف ظهور الاتصال الاجتماعي:

تعود الأبحاث الأولى في مجال الاتصال الاجتماعي إلى الأمريكيين نذكر منهم: [3] *Karel houland – Horolds Siwebl Feald – h A2A2* ، وبين سنتي 1938 وبداية الخمسينات قام حقوقي فرنسي يدعى *Fernand Tourou*، بوضع تشريع جديد للقانون المتعلق بالصحافة و الأخبار و في نفس الوقت ذاته ومع تطور الاقتصاد تكثف استعمال التقنيات المرئية السمعية في خدمة الإعلام التجاري أو الدعاية السياسية و كان الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" أول من استعان بشركات إعلان لتدعيم حملته الانتخابية سنة 1952 وقد تحدى ذلك خصومه الذين أجبروه على بيع نفسه و منذ ذلك الحين أصبحت الإعلانات الإشهارية تستغل للفائدة العامة مثلما تستعمل لترويج المنتجات المعدة للاستهلاك، و هكذا بدا دور الاتصال الاجتماعي يشيع و أصبح يتناول ميادين جديدة خصوصا في فترة ازدهار الحياة الاقتصادية في الستينات.

كما برزت بالتوازي المشاكل الاجتماعية بشأن المحيط و المناخ الناجم مع ذلك، وهو ما أدى بالسلطة العمومية إلى اتخاذ تدابير حازمة لمقاومة هذه الظاهرة والتصدي للأمراض الاجتماعية بصفة عامة، و شهدت سنوات 1973-1977 أضخم حملة

---

[1] حسين عبد اللاوي، الاتصال الاجتماعي في الجزائر، وزارة التضامن الوطني و العائلة، الجزائر 1999، ص 93.

[2] عبد الوهاب بوخنوفة، الاتصال الاجتماعي في الجزائر ضعف الإقناع و غياب الإقناع "المجلة الجزائرية للاتصال 14ديسمبر 1999،ص 134،135.

3ميشال لوني، الإعلام الاجتماعي، ترجمة صالح بن حليمة، اقتباس مصطفى المصمودي (تونس، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم 1993)، ص 74 .

إعلامية استهدفت أمن الطريق و الاقتصاد في الطاقة، التربية، و الصحة و عرفت في نفس الوقت المؤسسات التجارية تحولا نوعيا، حيث لم يعد الأمر يقتصر على استخدام تلك الوسائل بيع منتوجاتها للمستهلكين قصد الحصول على أرباح فحسب، بل اتجه الأمر إلى تكييف معطياتها و تقنياتها بغية التأثير عليها لغاية تغيير مواقف و سلوك كل المهتمين بها و شهدت الثمانينات لتسخير وسائل الاتصال لمواجهة الأمراض المتفشية في المجتمع و كان التدخين في مقدمتها فلم يعد الأمر يقتصر على الإعلان بل تطور إلى توظيف طرق الإقناع و بذل الجهد و صرف مزيد من العناية للنقاد إلى الوعي في سبيل إدراك الغاية المنشودة .

وهكذا خصصت السلطات العامة على سبيل المثال في السبعينات مليوني فرنك فرنسي للاتصال الاجتماعي و بلغت هذه الميزانية سنة 1988 مائتي و ثلاثين (230) مليون فرنك فرنسي، أي ما يعادل 450 مليون دولار أمريكي، و كلما تقلصت التأثيرات السلبية التي تعرقل فعالية الضغوط و المراقبات فإن هذا الأخير سيصل إلى مرتبة عالية و ينال مكانة مرموقة باعتباره وسيلة فعالة من حيث تغيير المواقف والسلوكات .

3-خصائص الاتصال الاجتماعي:

يتميز الاتصال الاجتماعي بخاصيتين أساسيتين و هما على التوالي :

-الشمولية:

أي أن الاتصال الاجتماعي يشتمل كل ميادين الحياة الاقتصادية والثقافية والدينية و القانونية و يتميز تنظيم التدفق الإعلامي فيها حسب بيئة الأنساق الاجتماعية.[1]

[1] ميشال لوني، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

-الخصوصية:

وفي نفس الوقت فإن الاتصال الاجتماعي لا يخص المجتمع ككتلة موجودة بل كنسق يتجسد في أشكال تنظيمية عمومية، مثل الاقتصادي، السياسي، و الديني و لكنها منتظمة حسب مبدئيته اجتماعية أي في شكل تنظيمات

أو مؤسسات أو شبكات اجتماعية لها خصوصيات مجتمعة.[1]

III. أنواع وأشكال الاتصال الاجتماعي:

1-أنواع الاتصال الاجتماعي:

1-الاتصال الرامي إلى تغيير السلوك والانطباع:

من مبادئ ومقتضيات الاتصال هو التركيز على تحسين عادات الأفراد والمجموعات والسعي للتأثير من أجل تحقيق منهج قويم لحياة مترفة، وبصفة عامة فإن الاتصال الاجتماعي يعمل على توعية الأفراد والجماعات كي يتفادوا جميع الآفات والأمراض الاجتماعية المتفشية في المجتمع وجعلهم مشاركين وفاعلين في الحملات والدعايات المنظمة لهذا الغرض حتى تكون المجهودات مترابطة ومتلاحمة والكفاح المشترك وبالتالي تكون النتائج إيجابية.

2-الاتصال الإخباري لتوضيح الحقوق والحقائق:

يهدف إلى تعريف المواطنين بالعناصر الجديدة، لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ويمكن أن يكون الخبر اجتماعيا أو اقتصاديا كحقوق المرأة والمسنين والمهاجرين وإشارات الطرق واليوم العالمي للصحة ومشاكل التشغيل، كما يشمل هذا

---

1 محمد محمود مداي، مدخل في تكنولوجيا الاتصال الاجتماعي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص 87.

النوع الاتصال الإعلام الإداري والفني والمتعلق بانشغال المواطن اليومية مثل كيفية إثبات حقوقه أو مراجعة تلك المعلومات...إلخ.[1]

3-الاتصال لتحسين صورة المهنة أو المؤسسة:

يعتمد الاتصال من أجل التنمية على المبدأ التجاري الثابت المتمثل في أن المنتوج يباع بسهولة عندما تكون المؤسسة التي انتهجته ذات سمعة طيبة .

4-أشكال الاتصال الاجتماعي:

إن الاتصال نشاط اجتماعي هو حقيقة أساسية للوجود الإنساني أخذ أشكالا وأساليب ووسائل مختلفة في تطوره من مجتمع لمجتمع ومن جيل إلى آخر، ونعني بالاتصال العملية التي يقوم بها الشخص في ظرف ما لنقل رسالة ما، تحمل المعلومات أو الآراء أو الاتجاهات أو المشاعر إلى الآخرين بهدف ما.

-الاتصال الاجتماعي السياسي:

إن ظهور أول شكل من أشكال الاتصال الاجتماعي كان في المجال السياسي وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استخدم أول إعلان إشهاري موجه للمنفعة العامة في مجال السياسة، وقد اتخذ شكل الدعاية السياسية

في الحملات الانتخابية فمن أجل إنجاح حملته الانتخابية والفوز على منافسيه وإبعاد كل خصومه استعان الرئيس الأمريكي إيزنهاورد بشركة إعلانية لأول مرة من أجل تدعيم حملته الانتخابية في عام 1952 وبذلك تحدى كل خصومه الذين أخذوه على أنه باع نفسه كما يباع الصابون.

ومن هنا أصبح الاتصال السياسي شكلا من أشكال الإعلام أو الدعاية، أو من المواطنين إلى السلطة كما هو الحال

---

1 حليمة بحة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

في الانتخابات السياسية.

يتفق الكثير من الباحثين على أن الاتصال الاجتماعي أشمل من الاتصال السياسي لأنه يتعامل مع المجتمع بأسره فالنصيحة الاجتماعية جزء من عملية سياسية وتساهم في عملية تكمله حلول المشاكل السياسية إلا أن نهاية النصيحة الاجتماعية أشمل بكثير بالرغم من اختلاف الوسائل التي تستعمل من أجل بلوغ الأهداف المسطرة والتي تظهر من خلال الحملات الإعلامية المتبعة يبقى العمل المشترك هو خدمة الصالح العام.[1]

-الاتصال الاجتماعي التربوي:

يهدف أساسا إلى توعية الفرد داخل المجتمع، وذلك عن طريق لفت الانتباه إلى ما يجب أن يكون عليه الفرد وتصحيح السلوك الاجتماعي القائم الذي يعتبر خارج ذلك قصد الرفع من مستوى أفراد المجتمع ودفعه إلى التحضر والرقي للإشارة فإ ن معظم الحملات الإعلامية في الاتصال الاجتماعي تتخذه شكلا تربويا باعتماد رسائل واضحة وبسيطة كما أن الاتصال الاجتماعي ذو الشكل التربوي لا بد أن يراعي فيه القائم على الحملة المحيط العام للمجتمع الذي توجه له الرسالة وذلك من أجل تحقيق التجارب مع المحيط، وبالتالي يحقق هدفه المتمثل في تأدية مهنته التربوية.

-الاتصال الاجتماعي السيكولوجي:

إن تغيير سلوك الأفراد عن طريق عناصر خارجية سواء كان مردها مفعول التجاوب أو مفعول المواجهة فالمفعول الأول التجاوب يخضع إلى المبدأ التالي إذا كان الفرد قليل التأثر بعادة وتكون هذه العادة غير مرتبطة بشخصه كامل الارتباط فيكون في مقدوره التخلي عنها بكل سهولة وهكذا يسهل مثلا على متعاطي التدخين غير

[1] حليمة بحة، المرجع نفسه، ص 09،08.

المدمن الإقلاع عن ذلك بطريقة أيسر، أما مفعول المواجهة فينطوي على المبدأ التالي إن الأفراد يفضلون الاقتناع بالبراهين إلى تدعيم أرائهم الخاصة والتي من أهم ميزاتها بعث الطمأنينة في نفوسهم أما إذا كانت البراهين لا تدعم أرائهم فإن العقدة تحصل ومفعول الحملة يتعثر.[1]

3-أهداف الاتصال الاجتماعي:

نظرا لما يتميز به الاتصال من كونه عملية اجتماعية لا يمكن أن تعيش من دونها أية جماعة إنسانية أو منظمة اجتماعية، وعلى ذلك فإن الاتصال يعد الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتنظيم واستقرار وتغيير حياته الاجتماعية، ونقل إشكالها ومعناها من جيل إلى جيل عن طريق التعبير والتسجيل والتصميم، ولا يمكن لجماعة أو منظمة أن تنشأ وتشمل دون اتصال يجري بين أعضائها ولهذا فإن عملية الاتصال تسعى لتحقيق هدف عام وهو التأثير في المستقبل حتى يتحقق المشاركة في الخبرة مع المرسل وقد ينص هذا التأثير على أفكاره لتعديلها أو تغييرها أو على اتجاهاته وعلى مهاراته ومن ذلك يمكن تصنيف أهداف الاتصال الاجتماعي كمايلي:[2]

أ-هدف توجيهي:ويمكن أن يتحقق ذلك حينما يتجه الاتصال الاجتماعي إلى إكساب المستقبل اتجاهات جديدة أو تعديل اتجاهات قديمة أو تثبيت اتجاهات قديمة مرغوب فيها.

ب-هدف تثقيفي:ويتحقق هذا الهدف حينما يتجه الاتصال الاجتماعي نحو تبصير وتوعية المستقبلين بأمور تهمهم بقصد مساعدتهم وزيادة معارفهم واتساع أفقهم وفهمهم لما يدور حولهم من أحداث.

---

1 حليمة بحة، المرجع نفسه، ص 09.

2 عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره،ص 60،59.

ج-هدف تعليمي:حينما يتجه الاتصال الاجتماعي نحو إكساب المستقبل خبرات جديدة أو مهارات أو مفاهيم جديدة.

د-أهداف ترفيهية أو ترويجية:ويتحقق هذا الهدف حينما يتجه الاتصال الاجتماعي نحو إدخال البهجة والسرور والإقناع إلى نفس الاستقبال.

ه-هدف اجتماعي:حيث يتيح الاتصال الاجتماعي الفرصة لزيادة احتكاك الجماهير بعضهم بالبعض الآخر وبذلك تقوى الصلات الاجتماعية بين الأفراد وفي الواقع الاتصال الاجتماعي قد يجمع بين أكثر من هدف في وقت واحد.

III-منهجية وتقنية الاتصال الاجتماعي:

1-منهجية الاتصال الاجتماعي:

إن الاتصال الاجتماعي يتجه إلى الجمهور ولا بد في البداية من معرفة أساليب تفكير هذا العنصر حتى يتكهن بردود الفعل إزاء الوسائل المبرمجة.

-عناصر التوعية والتنشيط للرسائل:لكي تكون الرسائل ناقدة يجب أن تثير الانتباه فتجلب الاهتمام وتؤدي المقصود بالذات، ويقوم الانتباه بدور المصفاة إذ ييسر نفاذ المعلومة حسب النوعية والجودة وذلك قصد حماية الفرد من تكدس المعلومات وتمكنه من انتقاء الصالح من سواه. والفهم المتسلسل بتوقف على مدى القدرة على إثارة الانتباه، فكل رسالة غير مفهومة تعد غير نافذة ويفترض القبول بالشيء تغيير للموقف الذي يتجه إليه الاتصال الاجتماعي فهو يخضع إذن إلى المحيط بالنظر إبراز نوايا حسنة من خلال الحملة الإعلامية والحاجة إلى مواصلتها في صورة عدم التجاوب مع المحيط[1].

1 ميشال لوني، مرجع سبق ذكره، ص 23،22.

2-سيكولوجية الاتصال الاجتماعي:

إن تغيير سلوك الأفراد يتأثر بمفعول عناصر خارجية سواء كان مردها إلى مفعول التجاوب أو مفعول المواجهة، فالمفعول الأول أي التجاوب يخضع للمبدأ التالي: إذا كان الفرد قليل التأثر بعادة وتكون هذه العادة غير مرتبطة بشخصه كامل الارتباط فيكون في مقدوره التخلي عنها بكل سهولة أما مفعول المواجهة فينطوي على المبدأ التالي:إن الأفراد يفضلون الاقتناع بالبراهين التي تدعم رأيهم فإن العقدة تحصل ومفعول الحملة يتعثر وتكون المعاناة وقد تفرض هذه الأخيرة محاولة لتنظيم حملات إخبارية تستهدف مظاهر خفية من سلوكات البشر بغية تحويلها وإبدالها بمواقف تساعد على توفير الرقابة الفردية والاجتماعية.

3-تقنية الاتصال الاجتماعي:

إن ميدان الاتصال الاجتماعي هو ميدان قوي وقليل الاستعمال حتى في البلدان المتقدمة لكنه يبقى ذو أهمية بالغة في المجتمعات الإنسانية ذلك لأنه يستهدف البحث عن التغيير لصالح المجتمع ككل أين يجيب على تطلعات ومصالح أعضاء هذا المجتمع في مسائل تهمه مثل: مكافحة المشاكل الاجتماعية، ترويج القيم الإنسانية...ومنه تستند تقنيات الاتصال الاجتماعي على مبدأين إثنين هما:

- مبدأ يتعلق بالمفهوم: قاعدة الوحدات الثلاث أو(03) *Les trois T*: الموضوع، الوقت، الكلية. *Totalite,Temps,Theme*
- مبدأ يتعلق بالوظيفة: قاعدة المكونات الثلاث أو(03) *Les trois S* الشعار، الرمز، الإستراتيجية *Slogan,Symbol,Strategie*

1-**قاعدة الوحدات الثلاث** (03) *Les trois T Les trois T:*

أخذت هذه الوحدات من محددات المسرح الكلاسيكي (المكان، الوقت، الفعل) ذلك للاقتراب أكثر من التوعية العالية لهذا فإن الاتصال الاجتماعي التزم بنفس المحددات مع تغيير طفيف في الموضوع، الوقت والكلية.

أ-**وحدة الموضوع:** توصي وحدة الموضوع بأن لا نتطرق إلى عدة مواضيع بل إلى موضوع واحد في حملة وقائية إذ لا يمكن لحملة واحدة أن تعالج عدة مظاهر في أن واحد لأن الجمع بين أكثر من موضوع يترتب عنه تشتت الانتباه المقصود بالذات والابتعاد عن الموضوع الحقيقي.[1]

ب-**وحدة الزمن:** توحي وحدة الزمن بأن الرسالة الإعلامية تجرى في مرحلة زمنية محدودة وحسب طريقة علمية وبدون انقطاع غير مبرمج لذلك ينبغي أن نختار الفترة التي تبث فيها الحملة الإعلامية والتي يكون الجمهور أكثر استعداد لتقبل النصيحة .

ج-**وحدة الشمولية:** (الكلية) تقتضي بذل أقصى جهد بالنسبة إلى حملة واحدة بدل توزيع ذلك المجهود على عدة عمليات مجزأة عندما تكون الجهود مكثفة في حملة واحدة فقط يمكننا أن نتحصل على نتائج إيجابية بدل توزيع المجهودات على حملات كثيرة.ومن العوامل المساعدة على ذلك هو التقليل من الجمهور المستهدف المراد دراسة خاصة إذا كان العامل الجغرافي لا يسمح بذلك وكذلك العامل المادي.

2-**قاعدة التنفيذ (المكونات الثلاث)** *Les trois S:*

وهي التخطيط أو الإستراتيجية، الشعار والرمز:

أ-**التخطيط:** تقوم بوظيفة تنظيم العملية الاتصالية وتطوير الرسائل الإعلامية التي تبثها النصوص والإعلانات والأفلام والإنتاج الإذاعي والتلفزيوني.

---

1 ميشال لوني، المرجع نفسه، ص 29.

ب-**الشعار**: يلخص في جملة واحدة مفيدة، ويلخص الفكرة المراد بثها للمتلقي .

ج-**الرمز**: هو الإمضاء المكتوب للحملة الإعلامية أو هو الإلقاء المكتوب في الحملة الإعلامية إضافة إلى الترجمة الصوتية التي تعتبر المؤشر الذي يعلن عن نهاية بث الرسالة الإعلامية.

3-**إطار الرسالة**: تتناول الرسالة عند تصورها الصيغة العامة واللهجة والمحتوى والتقديم، ويمكن أن تتجه الرسالة إلى إثارة الخوف (إنعدام الطريق والموت،أو الهزل غير أن المزاج يتطلب كل الحذر حتى لا يؤول إلى نتيجة عكسية وعلى سبيل المثال ما حدث في فرنسا من خلال معلقة هزلية تتعلق بأمن الطريق أدت إلى تقلص وضع حزام الأمن حيث انخفض بنسبة 14% مما كان عليه، كما إلى اللجوء إلى الجنس يستوجب الكثير من الحذر والاحتياط وقد أسفرت الدراسات المجرات في هذا الشأن عن تناقضات متعددة حيث أنها أحرزت مثلا نجاحات بالسويد إلا أن هذه التقنية قد تفشل في المجتمع الإسلامي في الوصول إلى هدفها.

وكذلك لهجة الرسالة قد تكون خفيفة مرحلة أو حادة وقاطعة وقد تبدو حسب الصورة الجميلة تحجب النظر أو بشعة تتكون بالتودد وتعمد الأداء والفتنة أو هادفة لتهذيب الأخلاق فلا تساعد على تحقيق النتائج المرجوة لذا وجب أن تعبر الرسالة عن فكرة واضحة وهذه الفكرة يجب أن تعكس انشغالا ما. أما الشعار المقابل فيكون وحيدا ولا يمكن أن يحل محله موضوع آخر تقديم الرسالة أيضا بتعين عليه أن يكون مثيرا للانتباه ومقنعا بالحجة فمن شروطها الصفاء وسهولة الفهم وهو ما يجعلها ذو فعالية وختم الرسالة يعني تجاريا العلامة الدالة على الخدمة المباعة فهو يعكس حقيقة المؤسسة التي تنتج البضاعة ويضمن مصداقية تدخلاتها والعنصر السهل في رسالة الاتصال الاجتماعي هو ناشر الخبر ومدى المصداقية في نظر العموم ويجدر إبراز سببين هامين في ختم الرسالة وهما:

-التذكير بمصدر الرسالة والإعلام عن رقابتها وهذا الختم يكون بالصوت والصورة فالمنبه الصوتي يجلب السمع ويدعم حاسة البصر ولترسيخ الشعار المكتوب ينبغي أن يوضح في مضمون الحملة ومن الضروري أن تخضع تصوراته لقواعد أساسية تتمثل في إسداء النصيحة مع الاختصار والتكرار اللازم.

-أما الرمز فهو الشكل الخطي الملخص للشعار وهو يعرف الرسالة المراد تمريرها ويجب أن يكون بسيطا موجودا في كل مكان وفي مقدوره البلوغ إلى الفكر أو الاحتكاك به.[1]

4-**النص والصورة**:القواعد الفنية للرسالة الاجتماعية سواء تعلق الأمر بمضمونها أو تصور شعارها تقتضي ضرورة الجودة والنوعية وهذه المتطلبات ترتبط بالعنوان والنص والصورة.

-**العنوان**: يكون بمثابة الصورة المميزة للنص ويجب أن يكون مختصر (معدل 06 كلمات) .

النص:الأكثر فاعلية هو الذي يتجاوب مع الناس ولا يحتوي جمل طويلة، طباعة واضحة قراءة ميسور.

الصورة: الصورة الدعامة المرئية للرسالة، تبدو الصورة العنيفة أقوى تعبير من الرسم بالألوان الدافئة المتباينة التي تعبر عن الفرح فالأسود يدعم الرسالة الحادة ويزيد في إعطائها لهجة درامية.

1 ميشال لوني، المرجع نفسه، ص 29.

1-أنواع المعلنين لوسائل الاتصال الاجتماعي:

هناك ثلاثة أنواع:

1-**الاتصال الاجتماعي الحكومي:**

تمثله مصلحة الأخبار والنشر الفرنسية ***service d'information et distribution (SID)***

2-**الاتصال شبه حكومي:**

يكون غالبا متمثل في الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ويربط دائما أو غالبا الاتصال الاجتماعي الموجه عن طريق هذه الجمعيات بعملية جمع الأموال وقد يجيب هذا عن الغاية النبيلة للاتصال الاجتماعي وهي العمل على تغيير سلوك الأفراد إزاء مشكل وطني أو دولي.

-المؤسسات الاقتصادية :هذا المعلن حتى لو كان عمله مرتبط بأكبر القضايا الإنسانية فإنه لا يجوز له أن يغفل حقيقة وجوده وشرعيته وهكذا فإن هذه النشطة للاتصال الاجتماعي المعتمد حسب طرقه رعاية الآداب والفنون والعلوم من طرف مثل هذه المؤسسات تندرج في مجال التسويق المباشر *Marketing* وتؤول في النهاية إلى نتائج إيجابية لتصرف المؤسسة.

3-**الاتصال الاجتماعي الدولي:**

تم تدويل عدة حملات إعلامية تتعلق بمواضيع مشتركة بين عدة دول في نطاق المجموعة الأوربية ومنظمات دولية أخرى 1986-أمن الطريق 1987- سنة 1988- يوم بلا تدخين.

في مجال الاتصال الاجتماعي الدولي تكون المواضيع المعالجة مستقاة من رأي الأغلبية فهي تستمد مصداقيتها بقدر عدد الشعوب التي يشغل بالها وبالتالي تدفع إلى مشاركة عدة دول إلى القيام بمجهود مشترك لحلها ولا بد للاتصال الاجتماعي أن يكون موضع التنفيذ وليس تصور نظري فقط ولا بد من اجتناب الكتابات التي تصعب

ترجمتها والابتعاد عن الرسوم النموذجية الخاصة ببعض البلدان دون غيرها واحترام قواعد ثابتة عند إعداد الاتصالات الاجتماعية.[1]

IV.الاتصال الاجتماعي في الجزائر:

يسعى الاتصال الاجتماعي إلى تغيير السلوك أو تعديله أو تدعيمه عن طريق الإقناع فالتوظيف السليم لهذا الأخير يقضي على الأمراض الاجتماعية ولهذا فالاتصال الاجتماعي يحظى باهتمام كبير ومتزايد من قبل الحكومات والهيئات والباحثين وأصبحت تخصص له ميزات كبيرة.

هذا الاهتمام يعكس الوعي المتزايد بأهمية الاتصال الاجتماعي في حياة هذه المجتمعات كما أنه يترجم تقدمها ويتطابق مع المنحنى الديمقراطي الذي ينبذ الإكراه والإجبار ويسعى إلى إشراك الناس في وضع القراراة العمومية إذ لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات المتقدمة وبعض المجتمعات النامية من هيئة متخصصة في الاتصال الاجتماعي تتولى تخطيط ووضع البرامج المختلفة وتنفيذ سياسات اتصالية وحملات إعلامية مختلفة لمعالجة المشاكل والآفات التي يمكن أن يكون الاتصال الاجتماعي وسيلة ناجعة في حلها.[2]

الجزائر بلد يعرف تحولات وتغيرات اجتماعية واقتصادية مختلفة وهي تحولات انبثقت عنها أو اقترنت بها ورافقتها آفات ومشاكل اجتماعية متعددة ومتنوعة والملاحظ في الجزائر أنه بالرغم من تفاقم هذه المشاكل فإن الاتصال الاجتماعي لم يحظ لدى المسؤولين السياسيين والمسؤولين على القطاعات المختلفة بالأهمية المطلوبة وظل هذا

---

[1] سامية متيجي، الاتصال الاجتماعي في مجال الوقاية من حوادث المرور،(رسالة ماستر)، جامعة الجزائر، سنة 2010، ص 22.

2 فاطمة بنت محمد، التسويق واستخدامه في الاتصال الاجتماعي،(رسالة ماجيستر)، جامعة الجزائر، سنة 2004، ص 140،141.

المجال يمارس بصفة عشوائية من قبل بعض القطاعات والهيئات بعيدة عن أي تخطيط أو بصورة فردية معزولة كمجال الاهتمام الأكاديمي من قبل الباحثين والجامعيين.

إن هذه الوضعية تدفعنا إلى القول أن الاتصال الاجتماعي في الجزائر مازال يتحمل ضعف العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي وتهمشيها داخل المجتمع.

1-ممارسة الاتصال الاجتماعي في الجزائر:

لقد انصب اهتمام الدولة الجزائرية بعد الاستقلال نحو إعادة بناء البلد اقتصاديا وإقامة أولى المؤسسات السياسية من جهة كان الهدف الثاني ينطوي على مشروع سياسي أكثر عمقا وهو إعادة بناء الوحدة الوطنية والتخلص من أدنى مخلفات الاستعمار على المستوى الاقتصادي والسياسي وتم تجاهل كل ما هو اجتماعي ثقافي ونتيجة لذلك تدهور الوضع الاجتماعي من خلال استفحال بعض الأمراض وانتشار السلوكات المضرة بالمجتمع.

فكانت أول بداية لممارسة الاتصال الاجتماعي في الجزائر في السبعينات من القرن العشرين لكن هذه البداية كانت محتشمة واقتصرت على بعض القطاعات دون الأخرى تمثلت في حملات مكافحة النزوح الريفي والتوعية الصحية، وقطاع التعليم في محاربة الأمية.[1]

واعتمد في ذلك على مساعدة بعض الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الصحة والسكان العالمية إلى جانب التعاون الذي تم مع بعض الهيئات الدولية كمنظمة اليونيسيف لوضع برنامج الاتصال الاجتماعي في مجال رعاية الطفولة والأمومة.[2]

---

[1] نور الدين طوالبي، الدين، الطقوس، والتغيرات في الجزائر، (الجزائر:الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1988)، ص 59.

2 عبد الوهاب بوخنوفة، مرجع سبق ذكره، ص 126.

لكن هذه الممارسة ظلت غير منتظمة ومحصورة في مجالات دون الأخرى لذا كانت الانطلاقة الحقيقية في بداية التسعينات من القرن العشرين لما تفاقمت بعض الآفات والظواهر الخطيرة وظهور مشاكل كظاهرة العنف في الأوساط الشعبية والعنف ضد المرأة وخاصة المرأة المطلقة سواء كانت عاملة أو ماكثة بالبيت.

2-تقييم ممارسة الاتصال الاجتماعي في الجزائر:

إن ممارسة الاتصال الاجتماعي في الجزائر وإن كانت واسعة المجالات خاصة في السنوات الأخيرة إلا أنها تتخللها نقائص كثيرة وقلة الاهتمام فتتميز الحملات المنظمة في جل القطاعات بالطابع العشوائي بدون قاعدة وغموض في الأهداف المسطرة وسوء الاستغلال للاتصال الاجتماعي في الجزائر يرجع أساسا لعدة عوامل أهمها: حسب الأستاذ محمد قيراط في دراسة للاتصال الاجتماعي في الجزائر سنة 1998 أن الجزائر تعد من الدول النامية التي تفتقر إلى الباحثين والمتخصصين في مجال الاتصال الاجتماعي وهذا ما يؤثر على فاعلية هذه التقنية.

كما ورد في دراسة قدمها الدكتور عبد الوهاب بوخنوفة سنة 1999 حول تقييمه لواقع الاتصال الاجتماعي في الجزائر أنه في هذا البلد لم تحظ لدى المسؤولين السياسيين والمسؤولين عن القطاعات المختلفة بالأهمية المطلوبة وفي ظل هذا المجال يمارس إما بصورة عشوائية من قبل بعض الهيئات والقطاعات بعيدا عن أي تخطيط وفي غياب سياسة واضحة ومدروسة ومحددة التخطيط وتنسيق الجهود أو بصورة فردية معزولة كمجال للاهتمام الأكاديمي من قبل الباحثين والجامعيين.أما ضعف الإقناع فيتعلق الأمر -حسب الدراسة- بمحاولة معرفة إذا كانت الحملات الإعلامية في الجزائر تخضع في صياغتها وتنفيذها للاعتبارات والمقاييس العلمية المتعارف عليها في مجال إعداد وتنفيذ حملات الاتصال الاجتماعي.

أما عن غياب المرجعية النظرية فيقول الدكتور عبد الوهاب بوخنوفة في دراسته أن صياغة وتصور وبناء حملة اتصالية

لا ينطلق من فراغ أو افتراضات جزافية فهي تستند على أسس نظرية وما يميز بداية حملة الاتصال الاجتماعي في الجزائر هو غياب هذه المرجعية النظرية التي تساعد القائم على الحملة بتخطيط حملة ومعرفة الميدان الذي يلجـــأ إليه وهذا ما أشار إليه "دافيسون"[1] حيث أن الاتصال الذي لا يعرف جمهوره وواقعه بما يتضمنه هذا الواقع من قيم وعادات وتقاليد بالإضافة إلى حاجيات الجمهور ليس من المتوقع له أن ينجح على الإطلاق في التأثير عليهم[2].

والجدول التالي يوضح القطاعات التي استفادت من تقنية الاتصال الاجتماعي في الجزائر، كما يوضح المواضيع والوسائل المستخدمة في ذلك:[3]

[1] *Mohamed Kirat :op.p59.*

2 عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع نفسه، ص 120.

3 عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع نفسه، ص 126.

القطاع	المجال أو الموضوع	الوسائل المستخدمة	هدف الاتصال
	التوعية من حوادث المرور	ومضات تلفزيونية وإذاعية وملصقات حائطية.	اتصال يرمي إلى تغيير السلوك
قطاع النقل	محاربة أخطار السرعة والطرقات احترام قوانين المرور وحماية الأطفال الراجلين حزام الأمن تعليم الأطفال إشارات المرور السرعة		
	في مجال تنظيم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة التوعية بفوائد الرضاعة الطبيعية في مجال التوعية الصحية والوقاية من الأمراض	ومضات تلفزيونية وإذاعية وملصقات حائطية.	تغيير السلوك إخبارية
قطاع الصحة والسكان	الحوادث المنزلية تطهير المياه تعميم التلقيح محاربة بعض السلوكات غير الصحيحة(استهلاك أطعمة غير خاضعة للرقابة) محاربة تهديم الأجهزة الهاتفية		

قطاع البريد	مساعدة وترقية مهمة ساعي البريد	ومضات تلفزيونية وملصقات وإشهار في الصحف	تغيير السلوك
	التوعية بأهمية الهاتف وضرورة المحافظة عليه		
	التعريف بالخدمات التي يقدمها القطاع		
	الإرشاد الفلاحي		
قطاع الزراعة والفلاحة	مكافحة الأمراض البيطرية	ومضات تلفزيونية وملصقات	تغيير السلوك
	مكافحة حرائق الغابات		
	المحافظة على البيئة		
	التحضير:محاربة بعض السلوكات المخلة بالمحيط		
	محاربة الضجيج	ومضات تلفزيونية وملصقات	تغيير السلوك
قطاع الداخلية	حث المواطنين على الاقتراع والتسجيل في القوائم الانتخابية		
قطاع التجهيز	محاربة التبذير(الموارد النادرة، المياه)	ومضات تلفزيونية وملصقات	تغيير السلوك
قطاع الطاقة	تقديم النصائح والارشادات	ومضات تلفزيونية وملصقات	إخباري

أولا: نمطية الهدف والوسيلة والرسالة:

-نمطية الهدف:

يتفق المهتمون بالاتصال والإقناع على أن الخصائص المتنوعة للجمهور الجزائري ككل على أنه نمطية في جميع
الخصائص، حيث تأخذ كل هذه الفئات على أنها كتلة واحدة منسجمة لا يوجد بينها أي تمايزات وقادرة على فهم وفك رموز الرسالة بصورة مماثلة.[1]

-نمطية الوسيلة:

تعتمد معظم حملات الاتصال الاجتماعي في الجزائر على الوسائل المسموعة المرئية ثم الملصقات الحائطية وأخيرا سائر الوسائل المكتوبة في غياب أي معطيات عن جمهور وسائل الإعلام كما تختار الوسيلة في غالب الأحيان بصورة عشوائية بناءا على الاعتقاد الشائع بتفوق الاتصال الجماهيري على سائر أنماط الاتصال الأخرى ولا يحظى الاتصال الشخصي بأية أهمية.

-نمطية الرسالة:

تتصف الرسالة المتضمنة في الحملات الاتصالية بأنها واحدة ونمطية وموجهة إلى كل الجمهور حيث تستخدم رسالة واحدة لكل الفئات الاجتماعية.
وتعاني هذه الرسالة على العموم من نقاط ضعف خصوصا فيما يتعلق بإطار الرسالة أو مصداقيتها وعلى إبراز السلبية على حساب الجوانب الإيجابية للسلوك المراد تغييره أو اللجوء إلى صيغة الترهيب على حساب صيغة الترغيب.

[1] حليمة بحة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

غياب المصداقية والمتابعة وضبابية الغاية:

-المصداقية:

تعاني الرسالة في بعض الحملات الهادفة إلى تغيير السلوك والمواقف من ضعف المصداقية ويعود ذلك إلى عدم مصداقية المصدر أو الوسيلة أو المحتوى المعبر عنه في الرسالة.

غياب المتابعة والتكرار والتقييم:

إن نجاح أي حملة يتوقف على مدى وصولها لتحقيق الأهداف المخططة لها في توصيل معلومات أو التأثير في الجمهور المستهدف لتغيير سلوك معين أو تبني سلوك جديد والوصول إلى ذلك يتم عن طريق المتابعة المستمرة قصد وضع تقييم دقيق لنجاح الحملة والنقاط التي تم ملاحظتها قصد إدخال التعديلات المناسبة، غير أن حملات الاتصال الاجتماعي في الجزائر لا تخضع لهذه المتابعة والتقييم وهي تنقطع فجأة وبدون تخطيط مبرمج وتظهر فجأة وهي غير منتظمة في الاستمرارية مما يقلل من نجا عتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة لها.

-ضبابية الغاية:

تشكو الحملات الإعلامية في الجزائر من غياب الوضوح في الغاية المنشودة من الحملة وعدم تحديد المدى الزمني لبلوغ هذه الغاية، فتحديد الغاية هو الذي يفرض علينا تكثيف الحملة وتحديد مدتها الزمنية الملائمة وتخصيص الوسائل الممكنة للوصول إلى تحقيق الأثر المطلوب.

ثانيا: نمطية اللغة المستعملة والقائم بالاتصال:

-نمطية اللغة:

إن اللغة المستعملة في توصيل الرسالة في الحملات الاتصال الاجتماعي في الجزائر لغة ذات تركيبة مبهمة تتميز بإصرار القائمين بالحملات على الاعتماد بداهتهم

أو ثقافتهم الخاصة وفرضها على الجمهور المستهدف، والملاحظ هذا أنه يتم اللجوء إلى اللغة الفرنسية خصوصا في الملصقات دون الإكثرات بمن سيقرئها وهل سيفهم، فينبغي بذل مجهود أكبر في اختيار اللغة المناسبة للجمهور المستهدف بعيدا عن الرقابة فإذا عجزت اللغة عن نقل الرسالة وعجز الجمهور عن فك رموزها بسبب اللغة فإن كل الحملة ستنهار[1].

-القائم بالاتصال:

إن للقائم بالاتصال في هذه الحملات أهمية كبيرة في تبني مفاهيم وسلوكات تتناقض مع ما هو سائد من أفكار لذا يولي الكثير من الباحثين أهمية بالغة له، ويرون فهم ومشاركة جمهور رسالة ما يتوقف على صورة المرسل لدى السكان أكثر منه على توعية الرسالة، لكن الملاحظ في الجزائر أن القائم بالاتصال يعاني من ضعف التكوين والتأهيل وكذا قلة الوسائل والإمكانيات من جهة ومن جهة أخرى تأثره بالمدارس الغربية والاندفاع وراء محاكاتها من خلال الافتتان ببعض التقنيات الإشهارية المنتشرة في المجتمعات الغربية دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف ظروف المجتمع.

أصبح الاتصال الاجتماعي بمثابة الرقيب العمومي للمصالح العامة للمجتمع بما أنه أداة فعالة في صد المشاكل والآفات المخلة بالمجتمع، ولقد أوضح ميشال لوني أن للدولة سلطتان، سلطة الإقناع وسلطة الإكراه حيث تمثل الثانية فشل الأولى وإذا كان معترفا للدولة بممارسة هذه السلطات فإن الحكم عليها يتم من خلال قدرتها على تجنب اللجوء إلى الإكراه كحل سهل في ممارسة حكمها والجزائر كدولة اختارت الاختيار الثاني وتولي وتولي أهمية للخيار الأول ويتجسد ذلك في أهمية الإدارة السلطوية في التغيير المفروض من أعلى واللجوء إلى الإكراه أو الإجراءات العقابية، وفي ضوء هذا

[1] حليمة بحة، المرجع نفسه، ص 24،25.

تبرز مظاهر عدم الاقتناع بالاتصال الاجتماعي كوسيلة وكتقنية وكإستراتيجية لحل أو المساهمة في حل المشكلات التي يطرحها تطور المجتمع والآفات التي يفرزها هذا التطور[1].

[1] حليمة بحة، المرجع نفسه، ص 25.

خاتمة الفصل:

يهدف الاتصال الاجتماعي إلى خدمة المجتمع وتقويم السلوكات الضارة به، فهو يبحث عن التغيير لصالح المجتمع مثل: مكافحة المشاكل الاجتماعية، ترويج القيم الإنسانية، وتصبح الغاية من الاتصال الاجتماعي هو التصحيح بالإقناع أي تصحيح سلوكات حكم عليها أنها مضرة بالصالح العام ولهذا الغرض وجب التذكير بثلاث مؤشرات هامة هي:

-إن الاتصال الاجتماعي يغني عن التدخلات الصارمة في حل المشكلات الاجتماعية كاستعمال القوانين أو أوامر ومناشير أي لا يستعمل القوة في حل المشاكل.

-والاتصال الاجتماعي يقظ الضمائر,فالأمراض الخطيرة وغيرها من المشاكل تؤدي إلى خسائر معتبرة لا تقوى معظم الدول على مقاومتها.

والاتصال الاجتماعي يخدم ملكة الذكاء، باعتبار أن ملكة الذكاء هي المعرفة والفهم.

بينما ممارسة الاتصال الاجتماعي في الجزائر وإن كانت واسعة المجالات خاصة في السنوات الأخيرة إلا أنها تتخللها نقائص كثيرة وقلة الاهتمام فتتميز الحملات المنظمة في جل القطاعات بالطابع العشوائي بدون قاعدة وغموض في الأهداف إضافة إلى غياب المتابعة والتكرار والتقييم بالطابع العشوائي بدون قاعدة وغموض في الأهداف إضافة إلى غياب المتابعة والتكرار والتقييم.

تمهيد:

العديد من حالات الزواج التي تجمع شخصين قد لا تنجح وقد يكون الطلاق هو مصير هذه الحالات، إلا أنه في الطلاق هناك طرف يتأثر أكثر من الطرف الآخر وهذا الطرف أحيانا كثيرة هو المرأة بالرغم من أن الطلاق قد يكون الحل الأمثل لمشاكل عديدة قد تنجم عن تلك العلاقة التي تربط الرجل بزوجته إلا أنه قد يخلق للمرأة مشاكل كثيرة قد لا تظهر إلا بعد أن تصبح المرأة حرة من جديد بحيث أن هذه المرأة تجد حياتها أصبحت تحت رقابة شديدة من الأهل والأقارب والجيران وبالتالي:

ما هو الطلاق وكيف ينظر مجتمعنا الجزائري للمرأة المطلقة خاصة إذا ما كانت عامل؟

I. ماهية الطلاق:

1/تعريف الطلاق:

1- المفهوم اللغوي للطلاق:

إنّ الطلاق لغويا مشتق من فعل طلق أو أطلق بمعنى ترك وبعد ولقد خصص الصرف استعمال(طلق) في رفع القيد المعنوي أو (أطلق) في رفع القيد الحسي فيقال طلق الرجل زوجته ولا يقال أطلقها، كما يقال أطلق الرجل البعير، بمعنى فك قيده ولا يقال طلق البعير.

وفي اللاتينية اشتق الطلاق من كلمة *(Divortion)* والتي اشتقت هي بدورها من فعل*(Diertere)*، والذي يعني الدوران في ناحية أخرى والانقسام والافتراق الذي يتم بين شخصين كانت لهما طريق واحد، ليأخذ كل واحد منهما مختلفا تبعدهما عن بعض.

-يلاحظ أن هذين التعريفين اللغويين، العربي واللاتيني للطلاق، يشيران إلى نفس المعنى، والمتمثل في التباعد والانفصال بين الزوجين.

2-المفهوم الاجتماعي للطلاق:

ولدراسة التفكك أو الخلل الذي يطرأ على النظام الاجتماعي لا بد من دراسة أولا وقبل كل شيء التنظيم المؤدي إلى هذا التفكك الذي يتمثل هنا في نظام الزواج من ناحيته، ولما كان الطلاق يرتبط ارتباطا وثيقا وبارزا بالقانون من ناحية أخرى، فإنه يتم تحديد المفهوم الاجتماعي للطلاق، استنادا إلى هذين الاعتبارين الهامين.

على هذا فإذا كان الزواج تنظيما اجتماعيا للعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة يرتب عنهما التزامات متبادلة ومسؤوليات اجتماعية واتحاد ينظمه المجتمع ويكتسب صبغته الشرعية من خلال الثقافة السائدة فيه، كما يشكل (وحدة الإنجاب).

فإن الطلاق عبارة عن نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات

دوره بصورة مرضية، هذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها .[1]

وعلى الرغم من أن هناك أنواعا عديدة من التفكك الأسري إلى جانب الطلاق كالانفصال أو الـــهَجْرُ إلاّ أن الطلاق يعتبر هم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات دون استثناء وقد تعود هاتين الميزتين للطلاق، كونه الوحيد من أنواع التفكك الذي يؤدي إلى الانفصال النهائي بين الزوجين بصفة شرعية تسمح لهما بحق الزواج ثانية الأمر الذي يتطلب تدخل الاعتراف القانوني إلى جانب الاعتراف المجتمعي به.

لذا فإن أغلب التعاريف التي ظهرت للطلاق وحتى من طرف بعض الباحثين الاجتماعيين تجمع بين الجانب الاجتماعي والقانوني للطلاق في نفس الوقت ومنها مثلا "إن الطلاق هو الفسخ الشرعي للارتباطات الزوجين، وبالتالي الإثبات الاجتماعي لفسخ عقد الزواج الذي يثبته كل من المجتمع والقانون" [2]، ما يُسْتنتج من التعاريف السابقة للطلاق أنه عبارة عن أحد أشكال التفكك الأسري الذي يحدث بين الزوجين، نتيجة لفشل إحداهما أو كلاهما في مواجهة متطلبات الحياة المشتركة، هذا التفكك الناتج عن اشتداد الخلافات بينهما لأي سبب من الأسباب، ولكن يكون هذا التفكك طلاقا وليس مجرد أي نوع من التفكك الأسري لا بد من الاعتراف المجتمعي والقانوني به في آن واحد.

الطلاق في الإسلام:

الطلاق في اللغة: المفارقة والترك– يقال طلقت القوم أي تركتهم، ويقال أطلقت الأسير من أسرهِ ويقال طلقت المرأة من زوجها طلاقا، بمعنى تحللت من قيد الزواج

[1] مسعود كمال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري(دون طبعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986) ص 24.

[2] مسعود كمال، المرجع نفسه، ص 25،26.

والطلاق اسم مصدر لطَّلَقَ بالتشديد، ومصدر التطليق، ومصدر الطَلْق بالتحقيق، والطلاق اصطلح الفقهاء له عدة تعريفات بحسب نظر كل فقيه إلى الطلاق.

-تعريف آخر:

الطلاق هو حل عقدة النكاح بلفظ الطلاق ونحوه ولا يكون الطلاق إلا في الزواج الصحيح شرعا

-تعريف آخر:

الطلاق شرعا هو إنهاء عقد الزواج الصحيح في الحال والمال بالصيغة الدالة عليه أو هو حل الرابطة

الزوجية في الحال والمال بالصيغة الدالة على ذلك.

شروط الطلاق في الإسلام:[1]

1 - أن تكون الزوجة مدخولا بها، وهي من ذرات الحيض .

2 - أن يكون الطلاق في طهر لم يمس المطلق زوجته فيه.

3 - أن لا يكون المطلق قد طلق الحيض السابق على الطهر الذي يمس فيه.

4 - أن تكون الطلقة واحدة رجعية.

5 - أن يكون الطلاق باتفاق الزوجين.

6 - أن يوقع الطلاق على جملة المرأة لا على بعضها (كأن أوقع أكثر من طلقة واحدة، أو بعض طلقة أو في حيض أو نفاس أو في طهر مسها فيه أو أردف أخرى.

الطلاق في الإسلام:

يأخذ الكثير من الغربيين على الإسلام أنه أباح الطلاق، ويعتبرون ذلك دليلا على استهانة الإسلام بقدر المرأة وتقدسيه الزواج، وقلدهم في ذلك بعض المسلمين

1 أحمد نصر الجندي، الطلاق والتطليق وآثارهما (القاهرة: دار الكتب القانونية، 2004) ص 09.

الذين جهلوا أحكام شريعتهم مع أن الإسلام لم يكن أول من شرع الطلاق، فقد جاءت به الشريعة اليهودية من قبل وعرفه العالم قديما .

وقد نظر هؤلاء الكاتبون إلى الأمر من زاوية واحدة فقط هي تضرر المرأة به، ولم ينظروا إلى الموضوع من جميع جوانبه، وحكموا في رأيهم فيه العاطفة غير الواعية وغير المدركة للحكمة منه و لأسبابه ودواعيه.

-إنّ الإسلام يفترض أولا أن يكون عقد الزواج دائما، وإن تستمر العلاقة بين الزوجين حتى يفرق الموت بينهما، ولذلك لا يجوز في الإسلام تأقيت عقد الزواج بوقت معين غير أن الإسلام وهو يحتم أن يكون عقد الزواج مؤبدا بعلم أنه إنما يشرع لأناس يعيشون على الأرض لهم خصائصهم وطباعهم البشرية لذا شرع لهم كيفية الخلاص من هذا العقد إذا تعثر العيش وضاقت السبل وفشلت الوسائل للإصلاح، وهو في هذا واقعي كل الواقعية، ومنصف كل الإنصاف لكل من الرجل والمرأة .

فكثيرا ما يحدث بين الزوجين من الأسباب والدواعي ما يحل الطلاق ضرورة لازمة ووسيلة معينة لتحقيق الخير، والاستقرار العائلي والاجتماعي لكل منهما فقد يتزوج الرجل والمرأة ثم تبين أن بينهما تباينا في الأخلاق وتنافرا في الطباع، فيرى كل من الزوجين نفسه غريبا عن الآخر نافرا منه، وقد يطلع أحدهما بعد الزواج صاحبه على ما لا يحب، ولا يرضى من سلوك شخصي أو عيب خفي، وقد يظهر أن أحدهما عقيم...إلى غير ذلك من الأسباب والدواعي التي لا تتوفر معها المحبة بين الزوجين ولا يتحقق معها التعاون على شؤون الحياة والقيام بالحقوق الزوجية.[1]

التطور التاريخي للطلاق:

إنّ الطلاق من الظواهر العامة التي عرفتها المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء.

[1] *http :www.echourouk Online.com.le09/04/2012 à 13/10.*

1 الطلاق في المجتمعات القديمة:

إنّ الطلاق ظاهرة قديمة، قدم عهد الإنسانية بالزواج، مع اختلاف وجود الطلاق باختلاف الزمان، والمكان حيث لوحظ على نطاق واسع في المجتمعات البدائية، إذ كان في بعضها حقا تستعمله المرأة في وجه زوجها، كما كان ذلك سائدا في قبائل (القيد) بجزيرة سيلان، ويبدوا أن القبائل التي أعطت المرأة هذا الحق في القبائل التي كانت تسير على نظام(الأمي) الذي بمقتضاه يلحق الأطفال بنسب أمهاتهم.

أما معظم القبائل القديمة، فكانت تجعله من حق الرجل، وأحيانا كان يبحث الطلاق باتفاق الطرفين أو من ينوب عنهما،كما كان الحال في قبائل(البوشمن) بجنوب إفريقيا كما كان الطلاق معروفا أيضا عند طائفة كثيرة من الشعوب القديمة الأخرى، مثل شعوب مصر وبابل وآثور والعبريين وما بين النهرين والهند والصين، وما إليها إذا نصت عليه التشريعات المصرية القديمة وأهمها مجموعة قوانين(أحمص) وقوانين(حمو رابي) التي ألزمت الرجال بدفع تعويضات مالية للنساء في حالة الانفصال الذي لا مبرر له ولقد نظمت الشريعة الموسارية للطلاق، ووضعت له أسسا معينة وجعلته من حق الرجال، كما نصت عليه تشريعات (مانو) الهندية التي لم تعترف للنساء بحقوق تذكر في هذا الصدد، والتشريعات الصينية القديمة(دستورجو، وتعاليم كونفوشيوس).

وكان الطلاق معروفا كذلك، عند كثير من القبائل القديمة، مثل عرب الجاهلية التي جعلته بعض القبائل من حق المرأة، فكانت إذا أرادت أن تطلّق زوجها غيرت وجهة باب خيمتها أو تركت مسكنها عائدة إلى بيت أبيها أو امتنعت عن خدمة زوجها، فيشعر من تلقاء نفسية أنها تزيد الطلاق منه[1].

[1] مسعود كمال، مرجع سبق ذكره، ص38، ص39.

وعرف اليونان القدامى الطلاق أيضا حيث أن مفكري اليونان تعرضوا له في بحوثهم وحاربوه فقد اعتبره(أفلاطون وأرسطو) ظاهرة شاذة غير سوية تهدد كيان الاجتماع الأسري يجب تقييدها في أضيق الحدود.

كما سارت عليه القبائل الرومانية القديمة ، حيث جاء ذكره في قوانين الألواح الإثني عشر، التي نظمت المعاملات وأرست العلاقات بين هذه القبائل وجاءت بعد ذلك التشريعات الرومانية المتأخرة في عصري الإمبراطورية والجمهورية فأباحته وجعلته من غير قيد أو شرط، وكان الطلاق أخيرا معروفا عند القبائل التيثونية والجرمانية الضارية في أواسط أوربا مؤيدا بالعرف إن لم يكن مؤيدا بالقانون، حيث كا من حق الزوج طرد زوجته من بيته والإتيان بغيرها .

وعند قبائل الألب والفال والكلت وانجوساكسون، التي كان يقوم فيها علة مبدأ التحكيم والرضا المتبادل

بين الطرفين .[1]

وما يمكن أن نستنتجه من هذا العرض الملخص للطلاق في المجتمعات القديمة أن الطلاق:

أولا: ظاهرة قديمة، وليست حديثة في المجتمع الإنساني.

ثانيا: أن هذه المجتمعات القديمة قد اختلفت في كيفية الأخذ بالطلاق فيما بينها، فمنها من جعله من حق المرأة، كقبائل الفيدا، وبعض قبائل الجاهلية مثلا ومنها من جعله من حق الرجل، كالمجتمع الهندي والمجتمع الصيني، ومنها أخيرا من جعله يخضع لمبدأ التحكيم والرضا المتبادل بين الطرفين كقبائل الألب مثلا، الشيء الذي لا يختلف كثيرا عما يوجد في معظم المجتمعات المسيحية والإسلامية.

[1] مسعود كمال، المرجع نفسه، ص 39،ص 40.

2-الطلاق في المجتمعات الحديثة:

أ-الطلاق في المجتمعات المسيحية:

لقد حاربت المسيحية الطلاق، ونددت به واعتبرته كبيرة الكبائر إذا (لا يصبح أن يفرق الإنسان ما جعله الله) كما جاء في الخيل(متى) ومنذ ذلك الحين أعتبر الزواج في المجتمعات المسيحية، حدثا مقدسا ورابطة مؤبدة لا تزول إلا بالموت غير أن الخلافات الطائفية والذهبية بين المسحيين (لاسيما بعد ثورة لوثر) أدت إلى تفاوت وجهات النظر بصدد الطلاق في المجتمعات المسيحية التي تعتنق المذهب الكاثوليكي، تحرم الطلاق تحريما باثا، ولا تبيح فهم الزواج لأي سبب عظم شأنه وحتى الخيانة الزوجية نفسها لا تعد في نظرها مبررا للطلاق وكل ما تبيحه في حالة الخيانة الزوجية هو التفرقة الجسمية بين شخصي الزوجين مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية بحيث لا يجوز لأي واحد منهما في أثناء هذه الفرقة أن يعقد زواجه على شخص آخر لأن ذلك يعتبر تعددا للزوجات والديانة المسيحية لا تبيح تعدد الزوجات بأي حال من الأحوال.

ومن المجتمعات المسيحية الحالية، التي تأخذ بالمذهب الكاثوليكي فيما يخص الطلاق على سبيل المثال: فرنسا، إسبانيا وإيطاليا .

أما المجتمعات المسيحية التي تدين بالمذهب البروتستاني، فإنها قد تحررت إلى حد ما من سيطرة الكنيسة، وأباحت الطلاق في حالات محدودة هي:الخيانة الزوجية- الأمراض التناسلية أو غيرها والتي لا يرجى منها شفاء القصوى وحالات الضرر البليغ وجنون أحد الزوجين ومن بينها:الولايات المتحدة الأمريكية وإن يتغير نظام الطلاق عبر ولاياتها تغييرا كثيرا حيث يتأرجح بين الهاولة الكبيرة والصعوبة إلى درجة التعسف، والدانمرك والسويد يتم الطلاق فيهما عن طريقة الاتفاق المشترك بين

الزوجين كما تأخذ بنظام الانتظار، حيث يقدم طلب الطلاق ولا يفصل فيه إلاّ بعد عام على الأقل كما هو حادث في السويد، وسنة ونصف في الدانمرك مثلا[1].

وأخيرا المجتمعات الأرتوذكسية التي توافق البروتستانت في جواز الطلاق، غير أنها توسعت في الأسباب التي من أجلها يصح طلب الطلاق فأضافت الأسباب الآتية:سوء السلوك ولما وجدت المجتمعات المسيحية عموما عنتا كبيرا في السير على تعاليم الإنجيل في شؤون الطلاق ولا سيما المجتمعات التي تعتنق المذهب الكاثوليكي منها، جاهر أفرادها بالشكوى وطالبوا كثيرا بإيجاد مخرج لهم مما هم فيه من عدم مشروعية الطلاق فقد يشتد الخلاف بين الزوجين مثلا ويوجد بينهما انفصال جسماني، وتبقى هي شابة فتية وهو شاب قوي ولا يمكن أحدهما أن يتزوج، وبالتالي ظهرت في هذا القرن حركات ترمي إلى الحد من سلطة الكنيسة في شؤون الزواج وفي الاعتبارات المتعلقة بالطلاق إذ لم تعد المجتمعات المسيحية تنظر إلى الزواج النظرة القديسة القديمة، وإنما أصبحت تنظر إليه نظرة اجتماعية إلى حد كبير مما أدى إلى استحداثها لقوانين مدنية تبيح حل عقدة الزواج في بعض الحالات.

ولكن معظم هذه القونين لا يزال مع ذلك متأثرا بروح الكنيسة، فلا يبيح الطلاق إلا في حالات محدودة، ويطرق إجراءات معقدة كل التعقيد ولا تنتهي إلى الطلاق إلا بعد أمد طويل، كما هو الحال في فرنسا ومعظم الأمم الكاثوليكية.

ب-الطلاق في المجتمعات الإسلامية:

إن المجتمعات الإسلامية تأخذ جميعا بنصوص الشريعة الإسلامية المتعلقة بالزواج ، ولما كان الزواج في كل الشرائع المنزلة ، عقدا أبديا، شرع للبقاء والاستمرار ولكن لكي يكون صالحا فلا يكفي فيه أن يكون أبديا،بل إنّ ذلك مشروط بقيام المودة بين الزوجين واستمرارها، الأمر الذي لا يمكن ضمانه دائما إذ أن الحياة

[1] مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص 41.

الزوجية معرضة لأن تأخذ اتجاها آخر غير اتجاه الاستقرار والمودة، فقد تأخذ اتجاه الجنوح والأعراض النفسية وقد تشتد فتأخذ اتجاه الشقاق والنزاع وربما يزيد شدة فيكتسب صفة الاستمرارية فإن الإسلام لم يدع ذلك من غير مواجهة علاجية تحول دون تصدع البناء الأسري وتزيل أسباب الشقاق ولأن كل طرفين العلاقة الزوجية مسؤول على نحو ما في مثل هذه الحالات فإنه يتوجه إلهما بالنصح الواجب في هذا المقام.[1] ويرسم لهما سياسة الإصلاح ومعاودة الحياة بسيرتها الأولى، وتتمثل هذه السياسة الإصلاحية في:

- إذا كان الشقاق من جانب الزوجة وجه ا لإسلام الزوجة إلى الحل الأول، الذي يبدد ما ظهر في جو حياة الزوجين من خلاف، ورغبة في أن تكون أول مراحل الحلول هي مكاشفتها لزوجها لما يسيئها، كمحاولة منها لتنقية الجو بينهما وهذه لقوله تعالى:" وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير." على أن يكون ذلك بمعزل عن أسرتيهما وأقربائهما وذلك صيانة منه للعلاقة بينهما حتى لا تكون معرفة الغير بهذا الخلاف الطارئ سببا في إشاعته وتعقيم الأمور عليهما.
- إذا شعر الزوج بعصيات زوجته وعدم طاعته لأوامره، عليه أن يعضها ويرشدها إلى حقوقها وواجباته الزوجية، وحيث لا ينفع الرشد، عليه أن يهجرها في مضجع، بعد أن ينذرها بذلك وإذا لم يجد ذلك في تقويمها، أجاز الشرع أن يضربها، بحيث لا يحدث فيه أضرار أو تشويها، فلعل ذلك يكون ودائما وزاجرا وهذا عملا بهذه الآية :" واللاتي تخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعتكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا". [2]فإذا لم يتمكن الزوجات من الإصلاح ما بينهما من شقاق بوسائلهما الخاصة اقترح الإسلام حلا آخر، وهو أن يحكم

[1] مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص 42،43.

[2] سورة النساء، الآية:34،128.

واحد من أهله وآخر من أهلها لفض هذا النزاع ومن الأمور التي قررها الإسلام كذلك لتحاشي الطلاق، أنه قد رتب عليه من الناحيتين المالية والاجتماعية نتائج خطيرة وألقي بسببه على كاهل الزوج أعباء ثقيلة، وأن من شأن هذه النتائج والأعباء أن تحمله على ضبط النفس

وتدبر الأمر قبل الإقدام على الطلاق كالنفقة على زوجته وأولاده، حتى يكبروا مثلا وإذا لم تنجح كل هذه الوسائل المذكورة لحل النزاع القائم بين الزوجين وإرجاع المياه إلى مجاريها السابقة بينهما،[1] فحينئذ يبيح الإسلام الطلاق لأنه كثيرا ما يحدث في الحياة ما يقتضي الطلاق بل وما يجعله ضرورة لازمة ووسيلة متعينة للاستقرار العائلي والاجتماعي من ناحية، وليتخلص به الزوجان من المفاسد والشرور التي قد تترتب على بقاء حياة زوجية كريمة فيستبدل كل منهما بزوجه زوجا آخر، قد تأتلف معه ويبادله المودة والرحمة من ناحية أخرى وهذا ما نصت عليه الآية الكريمة:" وإن يتفرقا يعوض الله كلا من سعته وكان الله واسعا حكيما"[2].

ولقد أعطى الإسلام لكل من الزوجين الحق في الطلاق مع تمليكه للرجل لقدرته في الغالب على ضبط عواطفه وكبح جماح نفسيته وتحكمه في أعصابه وإن كان هذا لا ينفي وجود نساء بهذه الصفات ولكن بصورة أقل عموما.[3]

3-أسباب الطلاق:

إن الطلاق في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كان ناميا أو سائرا في طريق النمو وفي البيئة الريفية أو الحضرية منه، يعود إلى مجموعة متنوعة ومتداخلة من العوامل المختلفة المشتركة كالنفسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية بحيث يكون

1 مرجع نفسه، ص 44.

2 سورة النساء، الآية:130

[3] مسعودة كمال، مرجع سبق ذكره، الصفحة نفسها.

لكل عامل من هذه العوامل العديدة نصيبه الخاص الذي قد يكبر أو يصغر في نشوئه وذلك حسب طبيعة المجتمع والمرحلة التاريخية والحضارية التي يمر بها.

ولقد تمكن عدد من الباحثين الاجتماعيين من تحديد بعض هذه العوامل، كما يأتي:

1.الطلاق في نظر علماء النفس:

يرى بعض علماء النفس، أن معظم حالات الطلاق ترجع إلى عوامل لاشعورية وتدخل في علم النفس المرضي، أي أن الشخص الذي لا يرى حلا للأزمات الزوجية إلا عن طريق الطلاق، ليس بشخص السوي وأن السبب الجوهري الذي يجعله يفكر في الطلاق ثم يهدد به، وأخيرا ينفذه هو بسبب مرض في نفسه، يتمثل في عدم نضجه العاطفي، فالزوج المريض نفسيا، يستخدم في حياته الزوجية نفس الأساليب الخاطئة التي اعتاد استخدامها من قبل:كعدم الثقة والخوف من المسؤولية وحبّ التملك والغيرة والسيطرة التي تدفعه في النهاية إلى الطلاق.

وبالرغم من أن علماء النفس هؤلاء محقون في تفسيرهم للطلاق، وفي دفاعهم الشديد عن حقوق الفرد، إلا أن تفسيرهم يظل حسب رأي هذه الدراسة، فرديا خاصا ببعض الأشخاص المرضى نفسيا.

2.الطلاق في نظر علماء الاجتماع:

من بين العوامل التي حددها الباحثون الاجتماعيون للطلاق مايلي:

1.التغيير في تشريعات الطلاق بالنسبة للمجتمعات الصناعية:

يلاحظ ارتفاع معدلات الطلاق في أوربا وأمريكا، الذي يرجعه البعض إلى التغيرات التي حدثت في التشريع الخاص بالطلاق في أغلب هذه المجتمعات، من تشريعات مانعة له إلى تشريعات مبيحة له هذا التغيير لا يمكن أن يؤدي إلى انتشار الطلاق إنما التساهل في إجراءات الحصول عليه إلى حد بعيد [1].

[1] مسعود كمال، المرجع نفسه، ص 50.

2-العامل الاقتصادي وأثره الواضح في حياة الأسرة:

يعد العامل الاقتصادي من الأسباب الهامة التي يستند عليها الطلاق في المجتمعات العربية إذ يرى أنه حين تضيق سبل المعيشة ويفشل الزواجان في تحقيق حياة سعيدة مؤدية لأغراضها فيتخفف الزوج من العبء ولا يبالي بعد ذلك بما يكون وهذا ما تذهب إليه أيضا بعض الدراسات في المجتمعات الصناعية والتي لاحظت بأن الدخل يمثل مؤشرا هاما وطيد العلاقة بالاستقرار العائلي، فالذين هم أقل كفاءة يحصلون على أجور ضعيفة يتعرضون بكثرة إلى المشاكل في حياتهم اليومية، مما يكون لهم وبدون شك الإحتمال الأكبر في الطلاق، وهذا ما أكده الباحث(أ.جوليري) الفرنسي إذ لاحظ أن المتزوجين الذين يطلقون بسرعة بعد الزواج هم الذين يكونوا من بينهم الزوج غير العامل أو عامل بسيط أو موظف.

وبالرغم من صعوبة تحديد مدى تأثير العامل الاقتصادي على ارتفاع معدلات الطلاق بالضبط على أية فئة من الفئات الاجتماعية وفي أي مجتمع، إلا أنه من المؤكد أن لهذا العامل أثره الواضح على الأسرة، خصوصا في هذه المرحلة التاريخية من حياة المجتمعات، التي تشهد فيها سيطرة الماديات على كل جانب منها وبالتالي زيادة إنتاجها واستهلاكها من طرف الأفراد بصورة كبيرة.

3-عمل المرأة وتأثيره على شخصيتها:

هناك الكثير من الباحثين الاجتماعيين الذين يجعلون من عمل المرأة خارج البيت عاملا أساسيا من العوامل المساعدة على الطلاق لأنه يساعدها على الحصول على ميزانية خاصة بها، تجعلها أقل اعتمادا على زوجها من الناحية المادية، بالإضافة إلى تطور مركزها الاجتماعي، الأمر الذي يشعرها بحرياتها وقيمتها وشخصيتها في الحياة أكثر من عدم عملها، ويجعلها أكثر استعدادا للمناقشة حول الحقوق الزوجية وشؤون الأسرة فهي لم تعد تنظر إلى نفسها كشيء جميل يتسلى به الرجل متى شاء،

وبالتالي ترفض العيش خاضعة للوضعيات التي يفرضها عليها زوجها والانعزال عن العالم الخارجي وتطالب بمساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات[1].

نستخلص مما سبق أن عمل المرأة خارج البيت، يساهم في تغيير صورة الزواج والطلاق والأدوار العائلية بينها وبين زوجها والتي غالبا ما لا يتقبلها الرجل الأمر الذي يسهل عليها اتخاذ القرار في الطلاق.

4-أزمة السكن: إن أزمة السكن في المراكز الحضرية الكبرى التي تعيشها بعض المجتمعات تعتبر إحدى العوامل المشجعة على الطلاق فيها والتي لوحظ من بينها المجتمع الجزائري مثلا(...) فالسكن مع أهل الزوج يطرح مشاكل عديدة للزوجين، نظرا للصراع الذي يقوم بين الزوجة والحماة من جهة وبين الزوجة والزوج سبب ذلك من جهة أخرى، ويدعمه نقص الحرية التي يشعر بها الزوجان أو بالأحرى عدم شعورهما بالحياة الزوجية ككل، نتيجة سكنهما مع أهل الزوج، لا سيما إذا كانت أسرته كبيرة الحجم، مما يدفع بهما غالبا إلى الطلاق.

5- سوء الاختيار والحب الرومانسي:

إن سوء الاختيار في الزواج و قيامه على أسس غير واضحة كأن يقوم على دوافع الحب المثالي أو المنفعة أو التغرير، أو التورط دون مراعاة الاتفاق النسبي في الميول أو طباع وكفاءة كل من الزوجين للآخر، يعد أيضا من عوامل الطلاق.

6-الاختلاف بين الزوجين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي:

إن اختلاف الزوجين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من العوامل المساعدة أيضا على الطلاق، لأنه يؤدي إلى اختلاف نظرة الزوجين إلى الحياة العامة والحياة الزوجية كتربية الأولاد مثلا. وقد لا تبدو أهمية هذه الأمور في المراحل

[1] مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص 52،51.

الأولى، غير أنها تعمل عملها، عند التعامل الجدي وطول المعاشرة، فتثير كثيرا من حالات التوتر التي تنتهي عادة بالطلاق.

7-عدم التوافق الجنسي بين الزوجين:

إن عدم التوافق الجنسي بين الزوجين يؤدي إلى ازدياد درجة الخلافات بين الزوجين ووصولهما إلى نقطة يصعب معها التوفيق ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج[1].

4-أثار الطلاق:

إن التفكك الأسري بالطلاق، وضعية خاصة يفرضها على المطلقين من النساء والرجال معا والتي تتمثل في ضرورة تكيفهم مع أدوارهم ومراكزهم الجديدة الناجمة عنه والتي لها أبلغ الأثر في حياة عناصرها، إذ يتناول الطلاق مستقبل الرجل والمرأة والأطفال بل وحتى المجتمع الذي ينتشر فيه، وتتمثل هذه الآثار فيمايلي:

1-الآثار المترتبة عن الطلاق على المطلقين معا:

1-التكاليف المادية التي يدفعها الزوج الخاسر لقضية الطلاق، للزوج الرابح لها والمتمثلة في دفع مصاريف المحكمة، وهذا إذا كان الطلاق قد تم عن طريقها أو التي تزيد باهظة إذا طالت مدة المحاكمة بينهما، واستمرت عدة سنوات، نظرا لرفض أحدهما الطلاق مثلا، وحتى في حالة إتمام الطلاق باتفاق الزوجين فإنه يجب على الزوج وخاصة في المجتمعات الإسلامية أن يوفي الزوجة مؤجل صداقها، ويقوم بنفقتها من مأكل ومشرب وملبس ومسكن مادامت في العدة ويمنحها حق المتعة.

2-وفي حالة ما إذا كان الطلاق بسبب الخيانة الزوجية من طرف أحد الزوجين وتم البت فيه عن طريق المحكمة، فوصل الخبر مسامع الأهل والجيران والأقارب وما يتبع ذلك من أقاويل جارحة قد يمتد أثرها المادي والمعنوي على المطلقين إلى الأبد،

[1] مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص 52،55.

خصوصا أن أمثال هذه الأسباب قد دفعت بالمجتمع إلى أن ينظر إلى المطلقين نظرة فيها نوع من الاتهام.

3-ثبت أن الطلاق يؤدي إلى جرح عميق يمكن أن يمتد إلى ان يصيب الإناث ويظهر ذلك من أن الطلاق يعتبر في دائرة الشخص الاجتماعية، نوع من الفشل، بغض النظر عن الصعوبات التي واجهت الزوجين المطلقين، كما أن الأصدقاء يميلون إلى تحسيس كل من الطرفين بالذنب واللوم.

4-عندما يطول الزواج يكون لكل من المرأة والرجل، عادات معينة يصعب التخلي عنها فيما بعد، لذلك فإن بدء حياة جديدة يصطدم دائما بهذه العادات التي رسخت، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى طلاق إثر طلاق، وقد دلت الأبحاث في هذا المجال، على أن نسبة الأشخاص الذين ينجحون في الزواج والثاني بعد زواج أول دام عشر سنوات تهبط إلى 13%[1].

5-ثبت من خلال البحوث التي أجريت في بعض بلدان العالم، أن أهم المشاكل التي يجب أن يواجهها المطلقون، هي مسألة التوافق الجنسي خاصة بعد التعود على نمط معين من العلاقات الجنسية الذي ارتبط بإيقاع زماني ومكاني معين، وقد دلت البحوث على أن المطلقين عندما يتزوجان ثانية يجدان مشكلة صعبة في التكيف الجديد جنسيا مع من يتزوجون.

6-إن الطلاق لا يفك فقط الأسرة، وإنما يجعل أحيانا من الصعب على المطلقين أن يكونوا أسرة جديدة، ولا سيما بالنسبة للمرأة وخاصة إذا كانت كبيرة السن حيث أن الإحصائيات في المجتمع الأمريكي مثلا(تثبت بأن(10%) من الزوجات المفككة، قد دامت 10 سنوات وأكثر، وأن (20%) من الزوجات المفككة قد انحلت بعد 20 سنة من الزواج).

[1] مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص 60،59.

2-الآثار المترتبة عن الطلاق على أطفال المطلقين:

تعتبر مشكلة الأطفال من أهم المشاكل التي تترتب عن الطلاق دون النتائج الفردية، لأن ضرر الطلاق لا يقتصر على الزوجين فقط، بل يتعدى إلى الأطفال في حالة وجودهم، إذ يصبحون ضحية لعدد من المشاكل لا حصر لها نتيجة الانفصال النهائي لوالديهما، في هذا الصدد الباحثة الاجتماعية (لويز *LOUISE*) في حديثها عن جرائم الأحداث: لا يوجد أطفال مذنبون، بل الأطفال هم دائما الضحايا في الطلاق، فالطفل في السنوات الأولى من حياته حصيلة العوامل الوراثية والبيئية التي تؤثر فيه وتتفاعل باستمرار في ميدان لا تكاد توجد فيه بادئ الأمر أية مقاومة صادرة عن الطفل نفسه فهو في حاجة لكي ينمو إلى تلقي الآثار المادية والمعنوية في الوسط العائلي، فإذا اختل توازن الأسرة فلابد أن يؤدي هذا الاختلال إلى اضطراب تنشئة الطفل بحياة صالحة، فالطلاق يحرم الطفل من رعاية وتوجيه الأب والأم له الضروريين.

وبالتالي من النمو العادي للأطفال مما قد يدفع به إلى كره أحد الوالدين وربما الاثنين معا ويزداد حرمان هذا الطفل إن كان صغير السن خصوصا، لأن بعض الباحثين لاحظوا أنه كلما كان الطلاق يصاحب سنا صغيرة للطفل (من 02إلى 12 عاما) كلما كانت الصعوبات أشد بالنسبة للطفل بحيث تتكون لدى العديد من الأطفال عقدا نفسية يعانون منها كثيرا في حياتهم المستقبلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعرضهم للعوز والجوع والحرمان من الموارد الضرورية لنموهم نموا سليما ولتغطية متطلباتهم الأساسية في الحياة، وهذا الحرمان من الناحية المادية والنفسية للطفل، يتعداه إلى سلوكه الاجتماعي حيث يساعد على تشرده وتسوله وانحرافه، خاصة في الأسرة الفقيرة وبالتالي إلى وقوفه ضد المجتمع الذي يعيش فيه.[1]

[1] مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص 62،61.

3-الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمجتمع:

إن المجتمع الذي ينتشر الطلاق فيه بكثرة، يعاني فيه أفراده الذين يمسهم مشاكل عديدة وجدانية واجتماعية واقتصادية خاصة بالنسبة للنساء غير العاملات، والتي قد تنحرفن من جراء ذلك، كما يعاني أطفاله من الحرمان العاطفي والمادي الذي يحاول البعض تعويضه بالقيام بأعمال إجرامية تستهدف شخصيتهم ومستقبلهم بالدرجة الأولى، ومن ثم مجتمعهم من المنطقي أن يكون مثل هذا المجتمع مجتمعا مهتزا ومختل التوازن تعمه العديد من المشاكل الاجتماعية كانحراف النساء والأطفال مثلا، فعوض أن يستغل كل إمكانياته في البناء والتشييد، لا سيما إذا كان مجتمعا سائر في طريق النمو ليحقق تطوره فإنه يهتم بعلاج ظاهرة الطلاق وما يتبعها من ظاهرات أخرى سلبية، كونها تؤثر على أهم وحدة في المجتمع والتي تتمثل في الأسرة.[1]

II-المرأة المطلقة العاملة في الجزائر:

1 - المرأة المطلقة:

عندما يختار الشاب فتاة لتكون زوجة له عادة ما تناسب فكره ومعتقداته فمن يقع عليها الاختيار تدخل معه قفص الزوجية بعدما تستشار وبإرادتها وبكامل وعيها وتبدأ تستعد لبناء أسرة وإنجاب أطفال، لا يخطر على بالها أي احتمال بالانفصال، لكن قد تواجه هذه المرأة في مشوارها مشاكل عديدة قد تحول دون استمرار زواجها فلا تجد منفذا ولا سبيلا لها سوى الطلاق.

فتخرج المرأة من تلك العلاقة أملة أن تستطيع يوما الوقوف على رجليها وبدء حياتها من جديد إلا أنها تصطدم بالواقع المر بحيث أنها أينما ذهبت تطاردها أعين الرجال المتربصة بها... مستهدفة النيل من شرفها، فرغم فقدها الاستقرار العائلي فإنها تظل موضع الاتهام، حتى ولو كان الطلاق بسبب الطرف الآخر وهو ما يجعل فرص

[1] مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص 66،65.

زواج المطلقات مرة أخرى أمرا بالغ الصعوبة في المجتمعات العربية التي لا تعترف بحق المرأة المطلقة، بل تضع كافة المحاذير عليها وعلى تصرفاتها وتعاملاتها، بل وعلى حقوقها كإنسانة لها أن تتمتع بكافة الحقوق التي شرعها الله سبحانه وتعالى لها. فتشعر المطلقة فجأة أن حياتها أصبحت تحت رقابة شديدة من الأهل والأقارب والجيران...إلخ، ومن أكثر ما قد تعاني منه المرأة المطلقة هو نظرة المجتمع لها والتي تعتبرها بالأساس كائنا لا قيمة له في هذا الوجود، وأنها بعد أن أصبحت مطلقة فهي الآن عرضة أكثر للاستغلال من قبل الرجال الذين يبحثون عن ملاذ لغرائزهم المكبوتة، حسب بعض الرجال، فإن المرأة المطلقة من السهل إقامة علاقة جنسية معها، ومعاشرتها كمعاشرة الزوج لزوجته، وذلك بطبيعة الحال لأنه لن يكون هناك أي دليل على تلك العلاقة المحرمة وبالطبع فهذا هو تفكير العديد من الرجال، إلا أنه ما يثير الاستغراب أكثر هو عندما تجد الأغلبية العظمى من الرجال تعتبر المرأة المطلقة إمرأة غير شريفة وليست طاهرة وتجدهم يجزمون أنها قد أقامت علاقات غير شرعية بعد طلاقها بالرغم من أنه ليست هناك أي حجج أو براهين تثبت ذلك وفي ذلك تقول ناهد محمد:" نعم بعض المجتمعات تنظر إلى المطلقة على أنها منبوذة ولا يمكن الوثوق بها، مهما كانت ظروف طلاقها، والبعض ينظر إليها [1] نظرة شك دائمة تسبب لها نوعا من المعاناة النفسية، وكذلك القيود المجتمعية والممنوعات الكثيرة التي تفرض على المطلقة من قبل الأسرة والإخوان الذين يراقبونها بحذر بسبب خوفهم عليها، وحتى يتمكنوا من إيجاد فرصة أخرى لها وتضيف : دائما تشعر المرأة بالوحدة، وتجد أن المجتمع لا يدين الرجل المطلق نهائيا وإنما يدينها هي فقط، فقد تكون المطلقة مظلومة من قبل الرجل الذي ارتبطت به ولأسباب متعلقة به، فلماذا يظلمها المجتمع ويقسو عليها ويشعرها بأنها إنسانة غير سوية.

[1] *http :www.womengateway.com le 10/04/2012 à 15ht.*

وتتفق معها هند المهندي فتقول:" المجتمع ينظر للمرأة على أنها امرأة شؤم أو أنها تجلب سوء الحظ لمن يقترب منها، ففشل الزواج غالبا ما تلتصق أسبابه بالمرأة فقط وكان الرجل كائن منزه ولا يخطئ أبدا." [1]

وبناء على ذلك فإن أصل الطلاق من الضروريات التي لا يمكن إلغاؤها بأي وجه من الوجوه، وهو وضع قد يفرض على أي امرأة لأن الجميع معرضون له وهنا لابد أن يكون المجتمع رحيما بالمرأة فليس ذنبها فقط الانفصال ولكن الظروف هي التي فرضت عليها هذا الوضع.

2 – المرأة المطلقة العاملة في الجزائر:

في حقيقة الأمر صعب علينا كثيرا التحدث في هذا الموضوع دون الاستشهاد بقصة واقعية تعبر أكثر عن نفسها وكان ذلك من خلال الحوار الذي أجريناه مع السيدة(م–ع) التي روت لنا بكل صدر رحب عن قصة انفصالها عن زوجها وما تعيشه بعد الطلاق.

هي امرأة في ريعان شبابها تبلغ من العمر 26سنة، عاملة كسكرتيرة في ثانوية، تطلقت منذ عامين بعد زواج لم يدم سوى ثلاث سنوات، ولم تكن لتخرج للعمل لو لم يكن لديها طفل يبلغ من العمر 4 سنوات، فكما ذكرت لنا السيدة(م–ع) أن النفقة التي يعطيها لها طليقها لا تكفي لتلبية حاجيات طفلها، من مأكل وملبس وغيرها.

أما عندما سألنها عن سبب انفصالها عن زوجها أجابتنا بحرقة شديدة" كثيرا ما أجلس أفكر في سبب جعله يطلقني لكنني أعجز عن إيجاد ذلك السبب، فأنا كنت له الزوجة المطيعة التي تخدمه بإتقان دون كلل أ وملل."

وماذا كان رد فعل أسرتك والمحيطين بك اتجاه هذا الانفصال؟ ردت قائلة:"حقيقة وجدت كل الدعم من أسرتي لأنهم بعد سماعهم لقصتي وجدوا أنني لم أكن سوى ضحية لرجل مريض نفسيا...تضيف السيدة: أما عن المجتمع فكثيرا ما أرى في

[1] *http :www.womengateway.com le 10/04/2012 à 15ht.*

عيون أفراده الشفقة وتتبعني أصابع الاتهام...سكتت قليلا ثم واصلت: لا أعلم أعتقد أنني أنا ومثيلاتي من المطلقات فقط قادرات على الشعور بذلك الإحساس، فحسبها المجتمع تبقى نظرته سلبية للمرأة المطلقة بالرغم من أن الله حلل الطلاق، وتبقى في نظرة متهمة وكل تصرفاتها مشبوهة.

وكيف كنت تتعاملين مع هذه النظرة السوداوية عن المطلقة؟

أجابت بانفعال: كنت أصاب بسخط وغضب إذا حاول شخص ما التقليل من شأني أو أراد إهانتي لأنني مطلقة، لكنني الآن أتجاهلهم لأستطيع الاستمرار في الحياة.

وهل هناك اختلاف بين نظرة الرجل ونظرة المرأة؟

بكل تأكيد فالرجال ينظرون للمطلقة على انها لقمة سهلة إذ أن خيارتها أصبحت محدودة، أما النساء فيعتبرنني خاطفة للرجال ويضعون علامات الاستفهام إذا زرتهم في البيت أو إذا لبست ثياب عصرية وجميلة ولو في إطار الحشمة والالتزام بالحجاب، والكثير من السيدات تخاف على أبنائهن من الارتباط بامرأة مطلقة.[1]

وماذا عن عملك؟

الكثير من الناس لا يعيرون أهمية للأعباء المالية التي تقع على المطلقة خاصة إذا كان لديها أطفال ويتجاهلون ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور، ومع ذلك يلومني الكثير على العمل... ثم تواصل: أريد فقط أن أقول أنني بشر لي احتياجات أشعر بالجوع، وخروجي للعمل لا يعني بالضرورة أنني فاجرة، أو أريد اصطياد أول رجل ألتقيته، وإنما هو سبيلي الوحيد للحياة.

هل تتعرضين للمشاكل في عملك؟

بالطبع، فالكثير من النساء العاملات معي، يتغامزن علي إذا تحدثت مع زميل في العمل أو إذا دخلت مكتب المدير.

[1] مقابلة مع (م-ع) امرأة مطلقة رفضت التصريح باسمها الكامل يوم 2011/04/14 على الساعة الثالثة زوالا.

هل تتعرضين للتحرش الجنسي؟

سكتت برهة من الوقت، ثم تنهدت وأجابت هو سؤال محرج لكنني لا أختار تجاهله...يلاحقني الكثير من الطامعين بعيونهم التي يهتز منها البدن وفي الكثير من الأحيان أتعرض لمواقف حرجة للغاية، تجعلني أكره كل الرجال.

إذن لا تفكرين في الزواج مرة أخرى: بالطبع لا، من جهة أصبحت نظرتي متشائمة للزواج ومن جهة أخرى أخاف أن أخسر حق الحضانة على ابني الوحيد.[1]

وفي سياق ذي صلة أكدت لنا السيدة "فوضيل خديجة" [2] محامية لدى محكمة تيسمسيلت أنه تم التصريح بـــ 20 ألف حالة طلاق سنة 2011 أي بمعدل زيادة 10% ونفت بأن يكون تعديل قانون الأسرة سببا من أسباب الطلاق في الجزائر، لأنه المشرع الجزائري حاول جاهدا الحد من هذه الظاهرة في تعديله الجديد، وفي المقابل ذكرت أسباب كثيرة تؤدي إلى الانفصال بين الزوجين.

بالتالي لا يمكن اعتبار المرأة وحدها مسؤولة عن الطلاق فكما ذكرت سابقا هناك عدة أسباب وقد تكون المرأة مظلومة في الطلاق، ولكن في مجتمعاتنا العربية عامة ، وخاصة المجتمع الجزائري يدين المرأة المطلقة ويعتبرها هي المسؤولة عن الطلاق بحيث لو لم تكن مقصرة لما انفصلت عن زوجها في نظره.

وفي سؤالنا لها عن مدى تمتع المرأة في مجتمع تسمسيلت بحقوقها ، أجابتنا السيدة بأن نسبة تتمنع المرأة المطلقة في مجتمع تسمسيلت هي 20% أي أقل من نصف حقوقها وأرجعت ذلك إلى كون المرأة المطلقة منبوذة إلى حد ما وخاصة في المجتمعات المحافظة كمجتمع تسمسيلت، أما من الناحية القانونية أكدت لنا السيدة" سي

1 المرجع نفسه.

[2] مقابلة مع السيدة: "فوضيل خديجة" محامية لدى محكمة تسمسيلت يوم 2012/05/01 على الساعة الحادية عشرا صباحا.

بشير زهرة"[1] محامية مختصة في قضايا الطلاق لدى محكمة تسمسيلت بأن المشرع الجزائري منح المرأة المطلقة عدة حقوق بالإضافة إلى نفقة العدة وكذا التعويض المالي عن الطلاق التعسفي وخصوصا إذا كانت المطلقة لها أولاد، فقد منح المشرع الحق في الحضانة وكذا نفقة الأولاد ومكان ممارسة الحضانة أو مقابل الإيجار.

في اعتقادك:هل تختلف الرؤية للمرأة المطلقة العاملة؟

وكان ردها على هذا السؤال كالآتي:لا تختلف نظرة المجتمع إلى المطلقة الماكثة في البيت عن المطلقة العاملة كثيرا، لأنها تعتبر منبوذة من قبل المجتمع، كما أنه لا يمكن الوثوق بها مهما كانت ظروف طلاقها، والبعض ينظر إليها نظرة شك دائمة تسبب لها نوعا من المعاناة النفسية وكذلك القيود الاجتماعية والممنوعات الكثيرة التي تفرض من قبل الأسرة والأخوة الذين يعاملون بحذر ويراقبونها بسبب خوفهم عليها وحتى يتمكنوا من إيجاد فرصة أخرى لها.[2]

وأعطت السيدة : سي بشير زهرة [3]بعض النصائح لحماية الأسرة من شبح الطلاق وكانت كالتالي: التوعية الفكرية في الأسر، تحديد سن معين للزواج، التوافق الفكري والاجتماعي بين الزوجين، الاتفاق على الشروط بين الزوجين في العقد وتدوينها حتى لا يتم الاختلاف عليها لاحقا، عدم تدخل الأهل سواءا من جانب الزوج أو من جانب الزوجة في الحياة الزوجية، حيث أنه لا يمكن معالجة الطلاق إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الأسري، لأن الأمر لا يتعلق بالمحيط فقط، وإنما يتعلق كذلك بالشخص ومبادئه ومعتقداته، لأن الإنسان بطبعه يؤثر ويتأثر في المحيط.

أما عن رأيها في عمل المرأة فاعتبرته تشريف من ناحية كون أنه يمكن للمرأة تحقيق ذاتها والمحافظة على أولادها، وكذا توفير لقمة عيشها وعيش أولادها، ومن ناحية

---

[1] مقابلة مع السيدة: "سي بشير زهرة" محامية مختصة في قضايا الطلاق لدى محكمة تسمسيلت يوم2012/05/08 على الساعة العاشرة صباحا.

[2] مقابلة مع السيدة: "فوضيل خديجة"، مرجع سبق ذكره.

[3] مقابلة مع السيدة: "سي بشير زهرة"، مرجع سبق ذكره.

أخرى تكليف، لأن المرأة مخلوق ضعيف وحساس، فتأثرها بالطلاق لا يمكنها التلاؤم مع الحياة الجديدة ما بعده بسهولة، وهذا ما أكدته الأخصائية النفسانية السيدة:"كرطالي فريدة" [1]التي أقرت بأن النساء المطلقات العاملات يواجهن ضغوط نفسية أكثر من المطلقات الماكثات في البيت فالأخريات يعانين حسبها داخل الأسرة من سوء المعاملة مع طرف الإخوة والمراقبة الشديدة والحرمان من أبسط الحقوق، أما العاملات بالإضافة إلى ما ذكرناه من معاناة داخل الأسرة، هناك اصطدام بالمجتمع الذي يحمل أفكار مختلفة ومتناقصة في بعض الأحيان عن المرأة المطلقة العاملة .

ففي العمل تتعرض الكثير من النساء المطلقات إلى التحرش الجنسي، كما أن شعورهن بالمراقبة من طرف زملائهن في العمل يعرضهن للإحراج، ويؤدي إلى تفادي التحدث مع الجنس الآخر (الرجال) ولو بحسن نية، وذلك لنفادي التفسير الخاطئ للآخرين الذين يظنون أنها تحاول الإيقاع به.

ومن خلال هذه الحوارات نستنتج أن المرأة المطلقة العاملة الجزائرية تعاني من النظرة السلبية ومن الشكوك الدائمة ومن أصابع الاتهام حتى أن نظرات الشفقة تشعرها بالنقص، وتفقدها الثقة بالنفس، فتطليق المجتمع للمرأة المطلقة هو بمثابة عزلها عن العالم وحرمانها من حقوقها.

[1] مقابلة مع السيدة: "كرطالي فريدة" أخصائية نفسانية يوم 2012/05/08 على الساعة الحادية عشرا.

المبحث الثالث: المرأة المطلقة في نظر المشرع الجزائري:

جاء في المادة 49(أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فيفري 2005):

"لا يثبت الطلاق إلا بحكم، بعد عدة محاولات صلح يجريها القاضي دون أن تتجاوز ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ رفع الدعوى.يتعين على القاضي تحرير محضر بين مساعي ونتائج محاولات الصلح يوقعه مع كاتب الضبط، والطرفين.[1]

تسجل أحكام الطلاق وجوبا في الحالة المدنية بسعي من النيابة العامة تعددت الأهداف التي يسعى قانون الأسرة المعدل إلى تحقيقها ومن أسمى الأهداف هدف التقليل من مظاهر الطلاق التي انتشرت بشكل يهدد المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، وبالرغم من أن الطلاق أمر شرعي إلا أنه أبغض الحلال عند الله، ويكمن تهديده فيما ينتج عنه من عدم الاستقرار والإهمال، خاصة الأولاد، إضافة إلى ما ينتج عنه من آفات اجتماعية وحتى لا يقع طلاق جزاء كل خلاف مهما كان بسيط أو كبير يرفع إلى القضاء فقد جاء المشرع الجزائري في هذه المادة قبل النطق بكلمة الطلاق، القيام بعدة محاولات صلح يجريها القاضي قبل انتهاء فترة العدة وفي الأخير تملأ في محضر يكون بمثابة مرجع لكل ما صرح به الزوجين، بينما المادة سابقا اقتصرت على القيام بمحاولة صلح واحد دون تجاوز ثلاثة أشهر، أي طوال فترة العدة تقام جلسة واحدة إما العودة وإما الانفصال.أما في حالة تعسف في الطلاق، فقد جاء في هذا الباب نص المادة52:(أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير2005)" إذا تبين للقاضي تعسف الزوج في الطلاق حكم للمطلقة بالتعويض عن الضرر اللاحق بها."

تضمنت هذه المادة من قانون الأسرة على تعويض المطلقة جراء الضرر اللاحق بها، بخلاف المادة نفسها قبل التعديل والتي كانت تنص على حقها في السكن

[1] عبد القادر بن حرز الله، الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 39.

أيضا إن لم يرغب وليها في إسكانها مع محضونيها حيث جاء في نصها "إذا كانت خاصة ولم يكن لها ولي يقبل إيوائها، يضمن حقها في السكن مع محضونيها حسب وسع الزوج ويستثنى من القرار بالسكن، مسكن الزوجية، إذا كان وحيدا" تفقد الزوجة حقها في السكن في حالة زواجها أو ثبوت انحرافها."[1]

أما فيما يخص التعويض فمن المقرر شرعا ما يفرض للزوجة من حقوق على زواجها جزاء التعسف يخضع لتقدير قضاة الموضوع، فإنه تسببه وبيان حالة الزوجين بيانا مفصلا من غنى وفقر يدخل في صميم القانون الذي هو خاضع للرقابة فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد انتهاكا للقواعد الشرعية المستمدة من الشريعة الإسلامية.

والسكن يحكم به في نفس الوقت الذي يحكم فيه بالطلاق والحضانة[2].

إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية تقرر للزوجة التي طلقها زوجها متعة تعطى لها تخفيفا عن ألم فراق زوجها لها، وهي في حد ذاتها تعتبر تعويضا، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا لأحكام الشرع الإسلامي.

والمتعة تمنح للزوجة مقابل الضرر الناتج بها من طلاق من غير مبرر أحي 6-انا ويسقط بتحميلها جزء من المسؤولية فيه.

جاء في المادة 53(أمر05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005): يجوز للزوجة أن تطلب التطليق للأسباب التالية:

1-عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمه باعتباره وقف الزواج مع صراعات المواد 78،79،80 من هذا القانون.

2-العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج.

3-الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر.

---

[1] قانون الأسرة حسب آخر تعديل له (الجزائر: دار الحديث للكتاب،2008)، ص 16.

[2] عبد القادر بن حرز الله، مرجع سبق ذكره، ص 40.

4-الحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس يشرف الأسرة وتستحيل معها مواصلة العشرة الزوجية.

5-الغيبة بعد مرور سنة، بدون عذر ولا نفقة.

6-مخلفة الأحكام الواردة في المادة 08.

7-ارتكاب فاحشة مبينة.

8-الشقاق المستمر بين الزوجين.

9-مخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج.

10-كل ضرر معتبر شرعا.[1]

المادة 53 مكرر"يجوز للقاضي في حالة الحكم بالتطليق أن تحكم للمطلقة بالتعويض عن الضرر اللاحق بها".

من المقرر شرعا أن الطلاق هو حق للرجل صاحب العصمة، و أنه لا يجوز للقاضي أن يحل محله في إصداره، أما التطليق فهو من حق المرأة المتضررة حيث ترفع أمرها للقاضي الذي يطلقها كما أنه من المتفق عليه شرعا أن الزوجة لا تطلق جبرا عن زوجها، إلا إذا أثبت الضرر الحاصل لها بالوسائل الشرعية، و لا تعد عدم رغبتها في البقاء مع زوجها سببا لتطليقها منه.

ومن المقرر شرعا أنه لا يسوغ الحكم بفك العصمة الزوجية بين الزوجين بطلب من الزوجة وحدها إلا إذا ثبت الإضرار يكون بوجود الأسباب في المادة أعلاه، حيث أن عدم الإنفاق على الزوجة لمدة تزيد عن شهرين متتابعين، يكون مبررا لطلبها التطليق عن زوجها و ذلك وفقا لما نص عليه الفقيه ابن عاصم بقوله:"الزوج إن عجز عن الإنفاق لأجل شهرين ذو استحقاق، بعدهما الطلاق لا من فعله و عاجز عن كسوة كمثله."[2]

---

[1] العربي بلحاج، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002)، ص 33.

[2] .عبد القادر بن حرز الله، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

كما أنه من المبرر فقها و قضاء أنه إذا كان الزوج عاجز عن مباشرة زوجته، يضرب له سنة كاملة من أجل العلاج و الاجتهاد القضائي استقر على أن تكون الزوجة أثناء تلك المدة بجانب بعلها، و بعد انتهاء الفترة إن لم تتحسن حالة مرضه حكم للزوجة بالتطليق.[1]

كذلك إذا طال أمد النزاع بين الزوجين ولحق الزوجة من ذلك ضررا واضح واقتنع القضاء بضرورة التفريق بينهما فإنه سبيل من حال إلا بفك الرابطة الزوجية، أما إذا ثبت الإساءة من طرف الزوجة وكانت هي التي تطالب بالتطليق لا الزوج من يطالب بالطلاق، رفضت دعواها هذا بعد الدخول أما إذا كان قبل الدخول فإنه الزواج هنا لا يفسخ إلا يفسخ إلا بمقابل مبلغ تدفعه للزوج.

رغم أن الزوجة هي التي تطالب بالتطليق حسب ما سبق إلا أنه لا يعتبر خلعا تدفع مقابله للزوج وإنما لها كامل حقوقها، بالحصول على التعويض حسب ما جاء في المادة 53 مقرر وهو عكس ما جاء في المادة سابقا، حيث أنها لم تحدد الأسباب الدافعة للتطليق بشكل واضح، كما أنها لم تتطرق إلى مسألة التعويض للأسباب التالية:

-عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمه باعتباره وقت الزواج.

- العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج.

- الهجر في المضجع فوق 4 أشهر.

-الحكم بعقوبة شائنة مقيدة لحرية الزوج لمدة أكثر من سنة فيها مساس بشرف الأسرة وتستحيل معها مواصلة العشرة الزوجية"[2]..

-الغيبة بعد مضي سنة بدون عذر ولا نفقة

- كل ضرر معتبر شرعا ولا سيما إذا نجم عن مخالفة الأحكام الواردة في المادتين 8 و37 أعلاه ارتكاب فاحشة مبينة."[1]

[1] . قانون الأسرة حسب آخر تعديل له، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] قانون الأسرة حسب آخر تعديل له، مرجع سبق ذكره، ص 17.

IV-الاتصال الاجتماعي ودوره في رسم صورة المرأة في الجزائر:

كما سبق وذكرنا أن الاتصال الاجتماعي هو إستراتيجية فعالة في تقويم الذهنيات السيئة الموجودة داخل المجتمع، وذلك خدمة للصالح العام، وضمانا للاستقرار داخل هذا المجتمع وكما هو معروف فقد طبقت حملات إعلامية عدة وفي مواضيع مختلفة، كحوادث المرور مثلا، ما نلاحظه هو نقص الحملات الإعلامية المتعلقة بحماية المرأة من مختلف الظواهر التي تتعرض لها سواء داخل المنزل كالعنف المعنوي، والعنف الجسدي أو خارجه، كالتحرش الجنسي، والمضايقة في الأماكن العمومية، ويتجلى هذا في التهميش الذي تعانيه المرأة حيث تتحمل كل هذه المعاناة في صمت، خوفا من أن تزداد الخناجر التي تطعنها في شرفها إذا اشتكت أنها تعرضت لتحرش جنسي خاصة مع المكانة التي يحتلها الرجل في المجتمع الجزائري .

وبما أن موضوع دراستنا يتمحور حول وضعية المرأة المطلقة العاملة الجزائرية، فإننا نكون بذلك بصدد التحدث عن المجتمعات التي دعت إلى حماية هذه المرأة العاملة، حيث كشفت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة السيدة "نوارة جعفر" عن نتائج دراسة أجريت مؤخرا، ومست ألفي امرأة جزائرية، أن المطلقات أكثر فئات تعرضا للعنف وسط الأسرة من بين كل نساء المجتمع، بـــ20%منهن تتعرض للإهانة داخل الأسرة، وأن 10% من الجزائريات ضحايا عنف جسدي.

وإذا تعمقنا في البحث عن دور الاتصال الاجتماعي في هذه القضية فإننا نجد بعض الملصقات التي تحذر من العنف ضد المرأة وأخرى تتحدث عن اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا الشرف (29 أكتوبر) وبعض الحصص الإذاعية التي تناولت موضوع المرأة المطلقة بصفة عامة كإذاعة سوق أهراس، أما عن التلفزيون الجزائري

[1] العربي بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص 263،262.

فنجد قلة البرامج التي تحدثت عن الموضوع إلاّ حصة "من واقعنا" التي تناولت موضوع المرأة المطلقة وأسباب الطلاق بصفة عامة، أما عن الصحافة المكتوبة فقد كانت أكثر جرأة وتحدثت عن الموضوع بكثرة وخاصة الصحف المستقلة مثل الشروق اليومي بالإضافة إلى ما تبثه وكالة الأنباء الجزائرية في اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد المرأة.[1]

كما يعتبر التحرش الجنسي من أكبر المشاكل وأكثرها خطورة على المرأة العاملة الجزائرية خاصة مع تزايد هذه النسبة بقوة في السنوات الأخيرة، حيث أن المرأة تضطر لكتمان الأمر خوفا من أن تطرد من العمل، وفي هذا السياق طالبت أول لجنة وطنية نسائية مهتمة بشؤون المرأة العاملة بالجزائر والتي ظهرت للوجود خلال شهر مارس عام 2002 طالبت في مراسلة رسمية لوزارة العدل الجزائرية بتحريم التحرش الجنسي، وذلك بعد أن سجلت تعرض ما يزيد عن نصف المطلقات العاملات للتحرش الجنسي.

وسنت الجزائر خلال عام 2005 قانون يجرم التحرش الجنسي بأماكن العمل، لكن الكثير من الجمعيات النسوية أعابت على القانون فراغا رهيبا ويتمثل في إجبارية تقديم شاهد ليشهد بأن الشاكية تعرضت حقا للتحرش الجنسي من قبل مسؤولها في العمل، بينما يعد ذلك الأمر شبه مستحيل نظرا لكون المعتدي لا يجرأ على ارتكاب فعلته في حضور أشخاص آخرين بل يستغل تواجده بمفرده مع الموظفة ليمارس اعتداءه.

وأوجدت لجنة المرأة العاملة التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين مركزا للإصغاء ومساعدة ضحايا التحرش الجنسي.

كما سجلت اللجنة تحركات أخرى مكثفة عبر تنظيم ندوات جهوية (باعتبارها وسيلة من وسائل الاتصال الاجتماعي) لتوعية المرأة العاملة بإشراف النقابيات، وبمرافقة إعلامية

[1] *http//www.nesasy.org le 02/05/2012 à 11 :40h*

منتظمة تمكنت من خلالها من كسر جدار الصمت حول موضوع كان بالأمس القريب من المواضيع الممنوع الخوض فيها بالجزائر.

ومن جهتها عملت جمعية " نجدة نساء في شدة" منذ سنة 1992 على استقبال النساء ضحايا هذا الاعتداء ومساعدتهم وفي نفس الاتجاه أعلنت وزيرة الثقافة والاتصال السيدة " خليدة تومي" منذ قرابة ثلاث سنوات عن تخصيص الوزارة لخط هاتفي لتلقي شكاوي النساء ضحايا هذا الفعل المشين والمؤذي.[1]

خاتمة الفصل:

نستخلص مما سبق ذكره أنه وبالرغم من أن الله سبحانه وتعالى أحلّ الطلاق وبالرغم عنهما تمكنت المرأة الجزائرية من تحقيقه في مختلف المجالات إلا أنّ المطلقة في مجتمعنا تعتبر مرتكبة لجرم ولم تؤد واجباتها الزوجية على أكمل وجه،نظرات

[1] *http//www.nesasy.org le 02/05/2012 à 11 :40h*

الشفقة وأصابع الاتهام موجهة لها أينما حلت، تخاف الأمهات على أبنائهن من الارتباط بها.

فيكون مصيرها الشنق على يد المجتمع وحرمانها غالبا من إعادة تجربة الزواج وعيش حياة طبيعية.

لذلك كان لا بد على الاتصال الاجتماعي أن يعمل جاهدا في التعريف بالمكانة الحقيقية للمرأة من خلال تكثيف الحملات الإعلامية التي تنبذ العنف ضد المرأة بكل أشكاله، وخاصة في أماكن العمل، لكن ظلت فعالية الاتصال الاجتماعي في هذا المجال محدودة جدا.

مقدمة:

تجدر بنا الإشارة إلى أن حجم العينة المأخوذة للدراسة هو 60 فردا، و الذي تم اختيارهم بطريقة عشوائية، من مجتمع "مدينة تسمسيلت".

ولقد وزعنا 60 استمارة على أفراد العينة، و مع استرجاع كل الاستمارات قمنا بتوزيع بيانات الاستبيان، وفقا لمتغيراته الأربعة على النحو التالي:

أ – توزيع العينة حسب الجنس.

ب – توزيع العينة حسب السن.

ج– توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

د– توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية.

1- تحديد الأسلوب المستعمل في الدراسة الميدانية:

لقد استعملنا في دراستنا الميدانية على الأسلوب الوصفي المناسب لهذا النوع من العينات في الدراسة الاجتماعية، و هو طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية، كما يعتمد الأسلوب الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها كيفيا أو كميا. فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

2 تحديد العينة:

مجتمع تسمسيلت هو مجموعة من الناس يختلفون من حيث السن والجنس والوظيفة والمستوى الثقافي والتعليمي، يحملون آراء و أفكار مختلفة عموما لا تختلف عن الأسرة العاصمية كثيرا، إلا من حيث بعض الجوانب المتعلقة بالمرأة، فيبقى مجتمع تسمسيلت مجتمعا محافظا.

جدول المتغيرات:

أ- توزيع العينة حسب الجنس:

	التكرار	النسبة
ذكر	29	%48.33
أنثى	31	%51.66
المجموع	60	%100

تبين نتائج الجدول أعلاه أن نسبة عدد الإناث يفوق عدد الذكور، بحيث 51.66% منهم إناث، 48.33% تمثل عدد الذكور.

ب- توزيع العينة حسب السن:

	التكرار	النسبة
25-20	26	%43.33
30-25	10	%16.66
35-30	11	%18.33
35 فما فوق	13	%21.66
المجموع	60	%100

حسب الجدول أعلاه فإن أغلبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية الأولى(20-25سنة) نسبة 43.33%، ثم تليها الفئة العمرية الرابعة من (35سنة فما فوق) بنسبة 21.66% ثم الذين يتراوح سنهم من (30-35) بنسبة18.33%، و أخيرا الفئة العمرية الثانية من (25-30 سنة) بنسبة 16.66%. و هذا راجع إلى الاختلاف في الفئات العمرية.

ج- توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

	التكرار	النسبة
ابتدائي	02	%3.33
متوسط	09	%15
ثانوي	18	%30
جامعي	31	%51.66
غير متعلم	00	%00
المجموع	60	%100

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلبية العينة المدروسة هم من المستوى التعليمي الجامعي بنسبة 51.66%، ثم تليها الفئة الثالثة ذو المستوى الثانوي، بنسبة تقدر بـــ 30%ثم تليها الفئة المتوسطة بنسبة 15%، أما المستوى الابتدائي فبلغت النسبة 3.33%، أما نسبة المتعلم لا أحد 00%، ويعود ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي، بحيث كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة الوعي والفكر العلمي واهتمام الفرد بكل ما يحيط به من تغيرات و مظاهر سواء إيجابية كانت أو سلبية، و كذلك يعود إلى نسبة المستوى الثقافي لدى الفئة العمرية التي هي عبارة عن فئة الشباب.

د- توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية:

	التكرار	النسبة
أعزب	36	%60
متزوج	12	%20
مطلق	06	%10
أرمل	06	%10
المجموع	60	%100

يوضح لنا الجدول أعلاه أن نسبة العزاب كانت هي الأكثر حيث قدرت لكل منهما بـــ 60%، ثم نسبة المتزوجين بـــ 20%، ثم تليها نسبة المطلقين و الأرامل بـــ 10%، وهذا راجع لنسبة البطالة العالية وأزمة السكن التي حالت دون زواج الغالبية العظمى من هذا المجتمع، وأيضا إلى الفئة العمرية الغالبة في العينة و هي الفئة الأولى ما بين (20- 25) سنة و هي فئة الشباب.

المبحث الأول: نظرة أفراد العينة لظاهرة الطلاق:

س1. هل الطلاق حل للمشاكل المترتبة عن الزواج بنظرك؟

أ- الجنس:

	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكر	18	%30	11	%18.33	29	%39.57
أنثى	21	%35	10	%16.66	31	%51.43
المجموع	39	%65	21	%34.99	60	%99.99

عدد الإناث يفوق عدد الذكور، وذلك بنسبة 35 % بينما نسبة الذكور تقدر بـــ 30% وذلك يعود إلى نظرة المرأة إلى الطلاق، أنه حل للمشاكل المترتبة عن الزواج.

وهذا راجع إلى أن المرأة أكثر تضررا من مشاكل الزواج أكثر من الرجل، كذلك بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء يفضلون الطلاق لحل المشاكل.

ب-حسب السن:

	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
25-20	17	%28.33	09	%15	26	%43
30-25	07	%11.66	03	%05	10	%16.66
35-30	03	%05	08	%13.33	11	%18.33
35فما فوق	12	%20	01	%1.66	13	%21.66
المجموع	39	%64.99	21	%34.99	%60	%99.98

أغلبية العينة أقرت بأن الطلاق حل للمشاكل المترتبة عن الزواج، وذلك بنسبة 28.33% و ذلك يعود إلى الفئة العمرية (20-25) سنة و المتمثلة في فئة الشباب.

ج- حسب المستوى التعليمي:

	نعم		لا			
	التكرار	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**
ابتدائي	01	%1.66	01	%1.66	2	%3.32
متوسط	04	%6.66	05	%8.33	9	%14.99
ثانوي	11	%18.33	07	%11.66	18	%29.96
جامعي	23	%38.33	08	%13.33	31	%51.66
غير متعلم	00	%00	00	%00	%00	%00
المجموع	39	%64.98	21	%34.98	60	%99.96

أغلبية العينة من المستوى الجامعي بنسبة 38.33% التي أقرت بأن الطلاق حل للمشاكل المترتبة عن الزواج، فإنهم يرون بأن الطلاق هو السبيل الوحيد للخلاص من المشاكل الزوجية، ولأنه في بعض الأحيان يستحيل مواصلة التعايش بين الزوجين مثل: عدم الإنجاب، الفقر...و هذا ما يحدث خاصة في الزواج المبكر.

د- حسب الحالة الاجتماعية:

	نعم		لا			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أعزب	25	%41.66	11	%18.33	36	%59.66
متزوج	09	%15	09	%15	18	%30
مطلق	05	%8.33	01	%1.66	6	%9.99
أرمل	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	39	%64.99	21	%34.99	60	9.65

كانت الأغلبية من فئة العزاب بنسبة 41.66%، و ذلك يعود إلى الاختلاف في الفئات العمرية، فنظرة المتزوج للطلاق تختلف عن نظرة الأعزب.

من خلال الجدول السابق ذكره يتبين لنا أن فئة العزاب والذين تقدر نسبتهم بـــ 41.66% يرون بأن الطلاق هو حل للمشاكل الزوجية، وهذا راجع لعدم معرفة هذه الفئة للأوضاع أو بالأحرى المشاكل التي تجري بين الزوجين لكونهم عزاب.

أما فئة المتزوجين فقد تعادلت النسب بين نعم أو لا، فالبعض يرى بأن الطلاق حل و النصف الآخر يرى بأنه ليس حلا وإنما زيادة الطين بلة.

وبالنسبة لفئة المطلقين فالأكثرية ترى بأن الطلاق حل للمشاكل الزوجيةن حتى لأكثرية المشاكل عسرا بين الزوجين، وهذا لمعايشتهم المشاكل التي تجري بين الزوجين.

س2. من أكثر المتضررين من الطلاق؟

أ - الجنس

	الزوج		الزوجة		الأطفال		المحيط الأسري			
	التكرار	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**
ذكر	05	%8.33	07	%11.66	10	%16.66	06	%10	28	%46.65
أنثى	08	%13.33	10	%21.66	10	%16.66	04	%6.66	32	%53.31
المجموع	13	%21.66	17	%28.32	20	%33.32	10	%16.66	60	%99.96

أجاب أغلب المبحوثين بأن الأطفال هم أكثر المتضررين من الطلاق وذلك بنسبة 16.66 % تمثل الذكور والإناث معا. ثم تليها الزوجة بنسبة 16.66% وهي ثاني المتضررين من الطلاق أما الزوج فهو ثالث المتضررين بنسبة 13.33% من فئة الإناث...

أما عن المحيط الأسري فنسبته 10% من فئة الذكور.

ب-**حسب السن**

	الزوج		الزوجة		الأطفال		المحيط الأسري			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
25-20	00	00	05	%8.33	07	%11.66	05	%8.33	17	%28.32
30-25	00	00	05	%8.33	05	%8.33	02	%3.33	12	%19.99
35-30	00	00	07	%11.66	08	%13.33	02	%3.33	7	%28.32
35فما فوق	00	00	08	%13.33	05	%8.33	01	%1.66	14	%23.32
المجموع	00	%00	25	%41.65	25	%41.65	10	16.65	60	%99.95

أجاب أغلبية المبحوثين بان الأطفال والزوجة معا، أكثر المتضررين من الطلاق، وذلك بنسبة 13.33%، سنهم يتراوح ما بين (20-35) سنة وذلك يعود إلى اختلاف الفئات العمرية.

ج- **المستوى التعليمي:**

	الزوج		الزوجة		الأطفال		المحيط الأسري			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ابتدائي	00	%00	04	%6.66	06	%10	01	%1.66	11	%18.32
متوسط	00	%00	04	%6.66	06	%10	01	%1.66	11	%18.32
ثانوي	00	%00	03	%5	07	%11.66	01	%1.66	11	%18.32
جامعي	05	%8.33	08	%13.33	06	%10	01	%1.66	20	%33.32
غير متعلم	00	%00	01	%1.66	05	%8.33	01	%1.66	07	%11.65
المجموع	05	%8.33	20	%33.31	30	%49.99	05	%8.03	60	%99.93

أجاب أغلب المبحوثين بأن الزوجة هي أكثر المتضررين من الطلاق وذلك بنسبة 13.33% من المستوى الجامعي لأن المرأة بطبعها مخلوقا ضعيفا وليست قوية عكس الرجل الذي يتميز بالقوة والشجاعة لمواجهة المصائب والمتاعب، فالمرأة ضعيفة في مواجهة المصائب والمشاكل لذلك فهي حساسة وتتأثر بسرعة كبيرة في مواجهة مصير حياتها المستقبلية نتيجة تعرضها للطلاق.

أما ثاني المتضررين فهم الأطفال بنسبة 11.66% من المستوى الثانوي، لأن الأطفال أبرياء من المشاكل المترتبة عن الزواج، وسيعانون من الحرمان الأسري، وكذلك من قساوة زوجة الأب أو زوج الأم في حالة ما تزوج الطليقين مرة أخرى، وهذا ما يولد في عقولهم العزلة، الانطواء، والكره لظاهرة الزواج.

أما ثالث المتضررين فهو الزوج بمعدل 8.33% من المستوى، وهذا يعود إلى نسبة المستوى الثقافي لدى الفئة الجامعية.

د -الحالة الاجتماعية

	الزوج		الزوجة		الأطفال		المحيط الأسري			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أعزب	00	%00	10	%16.66	05	%8.33	04	%6.66	19	%31.65
متزوج	00	%00	00	%00	10	%16.66	06	%10	16	%26.66
مطلق	00	%00	10	%16.66	08	%13.33	03	%5	21	%34.99
أرمل	00	%00	00	%00	02	%3.33	02	%3.33	04	%06.66
المجموع	00	%00	20	% 33.33	25	%41.65	15	%24.99	60	%99.96

أجاب الأغلبية من فئة المتزوجين بنسبة 16.66%، بأن الأطفال أكثر المتضررين من الطلاق، وذلك يعود إلى تأثير الحالة الاجتماعية، واختلافها من فرد لآخر بالنسبة للمتزوجين الذين كانت لهم الأسبقية من المشاكل المترتبة عن الزواج ولهم نظرة خاصة عن الضرر الذي يلحق بالأطفال الصغار، الذين ليس لديهم أي ذنب والذين حتما سيعانون من الحرمان والعنف الأسري، وتنمو في عقولهم ظاهرة العنف، والتشرد، والتسرب المدرسي وتولد لديهم العزلة الاجتماعية والانطواء...إلخ. أما ثاني المتضررين فهي الزوجة بنسبة 16.66% من فئة العزاب والمطلقين معا، و هذا يعود إلى المرأة هي التي يصيبها الضرر بعد الطلاق، وليس الزوج وذلك من خلال العادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع الجزائري، ونظرتهم السلبية للمرأة المطلقة على أنها ارتكبت خطأ وجرما أدى بها إلى الطلاق، وتصبح عليها صيرورة الحياة من خلال انعدام التفاعل والعامل الاتصالي للمستوى الثقافي لدى المجتمع، أما ثالث المتضررين فهو المحيط الأسري بنسبة 10% من فئة المتزوجين الذين لديهم نظرة خاصة مما يترتب عن الزواج من ضرر ومشاكل، التي تؤدي إلى التفكك الأسري وصعوبة العيش...إلخ

أما بالنسبة للزوج فهو غير متضرر لأنه لديه عدة فرص لإعادة الزواج فهو رجل وله الحق في ذلك عكس المرأة.

س3-هل تعتقد بأن أكثر الأسباب المؤدية إلى الطلاق.

أ-الجنس:

	نفسية		اجتماعية		اقتصادية		ثقافية			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	**التكرار**	**النسبة**
ذكر	07	%11.66	10	%16.66	07	%11.66	04	%6.66	28	46.64%
أنثى	10	%16.66	10	%16.66	06	%10	06	%10	32	53.32%
المجموع	17	%28.32	20	%33.32	13	%21.66	10	%16.66	60	% 99.96

-حسب الجدول أعلاه أجاب أغلب المبحوثين بأن أكثر الأسباب المؤدية إلى الطلاق هي الأسباب الاجتماعية بنسبة 16.66% من فئة الإناث والذكور معا.

-أما عن الذين أجابوا بأن أكثر الأسباب المؤدية إلى الطلاقن هي أسباب نفسية بنسبة 16.66% من فئة الإناث وذلك جراء المشاكل التي تنجم عن السكن مع أهل الزوج وعامل العادات والتقاليد والأعراف، التي تربط بين العائلتين، فالاختلاف في المستوى المعيشي لهذين العائلتين يؤدي إلى الانفصال بين الزوجين، وقد يفتح عمل المرأة الباب للطلاق نتيجة عدم تقبل أسرة الزوج لهذا العمل من خلال قلة المستوى الثقافي والعامل الاتصالي في التعامل بين الزوجة وأهل زوجها الذين ينظرون إليها على أنها ربة بيت فقط، وليس عنصر اتصالي يربطها بين المحيط الأسري، ومكان العمل الذي تعمل فيه وذلك بسبب قلة درجة الوعي.

ب - السن:

	نفسية		اجتماعية		اقتصادية		ثقافية			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
25-20	05	%8.33	02	%3.33	04	%6.66	05	%8.33	16	%26.65
30-25	00	%00	08	%13.33	05	%8.33	03	%5	16	%26.66
35-30	05	%8.33	08	%13.33	05	%8.33	02	%3.33	20	%33.32
35 فما فوق	00	%00	02	%3.33	06	%10	00	%00	08	%13.33
المجموع	10	%16.66	20	%33.32	20	%33.32	16.66	%16.66	60	%99.96

أجاب أغلب المبحوثين بأن أكثر الأسباب المؤدية إلى هي أسباب اجتماعية بنسبة 33.33% سنهم يتراوح ما بين 25-35 سنة، وذلك لاختلاف الفئات العمرية، وأكثرهم من فئة الشباب الذين ليس لديهم فكرة عن الأسباب، والمشاكل المترتبة عن الزواج، كذلك يعود السبب إلى تدني المستوى المعيشي مثلا: عدم توفير سكن خاص للزوجة وحدها مع زوجها وليس مع أهل الزوج هذا مما يزيد في الخصام بين الزوجة وزوجها ويجعلها تطالبه بالطلاق، أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية فقدرت النسبة بـــــ 10% سنهم يتراوح من 35 فما فوق وهذا راجع إلى النمط المعيشي الضئيل مثل البطالة وعدم توفير كل الحقوق والمطالب للزوجة، أما بالنسبة للأسباب النفسية الثقافية فبلغت نسبتها بـــ8.33% سنهم يتراوح ما بين 20-35 سنة وذلك يعود إلى المستوى الثقافي ودرجة الوعي لدى الشباب المثقف من خلال تفاعل الأفراد فيما بينهم، وفهم السلوك بين الزوجة والزوج من خلال عامل الاتصال الاجتماعي، الذي يربط بينهم داخل المحيط الأسري.

ج-المستوى التعليمي:

	نفسية		اجتماعية		اقتصادية		ثقافية			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ابتدائي	00	%00	03	%05	03	%05	01	%01.66	07	%11.66
متوسط	03	%05	04	%06.66	07	%11.66	02	%03.33	16	%26.65
ثانوي	04	%06.66	02	%03.33	02	%03.33	02	%03.33	10	%16.65
جامعي	08	%13.33	04	%06.66	01	%01.66	05	%08.33	18	%29.98
غير متعلم	00	%00	05	%08.33	04	%06.66	00	%00	09	%14.99
المجموع	15	%24.99	18	%29.98	17	%28.31	10	16.65	60	%99.93

أغلب المبحوثين من المستوى الجامعي بنسبة 13.33% ارتئ لهم أن الأسباب المؤدية إلى الطلاق هي الأسباب النفسية فضلا عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالأسباب النفسية هي التي تساهم في رفع نسبة الطلاق وذلك نظرا للخلافات والنزاعات بين الزوجين التي لا يكون حلها إلا بالطلاق.

فهناك الزوجة التي تعيش في نمط معيشي بعد الزواج، غير النمط التي اعتادت عليه من قبل فهنا ربما لا تستطيع التأقلم فتنشب صراعات بينها وبين زوجها وأهله.

أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية قدرت نسبتها بـــ 11.66% فهناك الزوج الذي يجب أن يتزوج ويطلق لا لسبب معين وإنما لإمكانياته المادية تسمح له بالزواج والتطليق أكثر من مرة.

أما الأسباب الثقافية فبلغت النسبة 8.33% وهذا يعود إلى نتيجة الوعي وارتفاع المستوى الثقافي لدى المستوى الجامعي من فئة الشباب.

د- الحالة الاجتماعية:

	نفسية		اجتماعية		اقتصادية		ثقافية			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أعزب	05	%08.33	08	%13.33	02	%03.33	01	%01.66	16	%26.65
متزوج	10	%16.66	10	%16.66	08	%13.33	01	%01.66	29	%48.31
مطلق	05	%08.33	02	%03.33	05	%08.33	03	%05	15	%24.99
أرمل	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	20	33.32%	20	%33.32	33.32	%24.99	08.32	%08.32	60	%99.95

أغلب المبحوثين من فئة المتزوجين بنسبة 16.66% بحيث أن سبب الطلاق راجع إلى عوامل وأسباب اجتماعية المتمثلة في الخلافات العائلية بين الزوج والزوجة أو الزوجة وأهل الزوج وذلك لقلة التفاعل الاجتماعي الايجابي للأفراد داخل العائلة الواحدة فضلا عن هذا هناك أسباب أخرى كقلة الوعي ونقص ثقافة التعامل وصعوبة المعيشة وتدني الأوضاع.

IV-نتائج الدراسة:

1. نتائج المتغيرات:

من خلال الدراسة الاستثنائية التي قمنا بها، توصلنا إلى أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور من حيث الجنس، أما من حيث السن فقد فاقت نسبة السن من 20-25 سنة، من باقي نسب الأعمار المتبقية، كما فاقت نسبة ذوي المستوى الجامعي من باقي لمستويات التعليمية، وكذلك تفوقت نسبة العزاب باقي نسب الحالات الاجتماعية.

2. نتائج الأسئلة والجداول:

- أقرت أغلبية أفراد العينة بأن الطلاق هو الحل للمشاكل المترتبة عن الزواج، أغلبهم إناث بحيث تتراوح أعمارهم بين 20-25 سنة، مستواهم التعليمي جامعي وحالتهم الاجتماعية عزاب.

بينما أجابت أغلبية العينة على أن الأطفال هم أكثر المتضررين من الطلاق، أغلبهم إناث، سنهم يتراوح ما بين 20-25 سنة، مستواهم التعليمي جامعي، حالتهم الاجتماعية عزاب.

كما ارتأت العينة أن الأسباب المؤدية إلى الطلاق هي أسباب اجتماعية، أغلبهم ذكور سنهم يتراوح من 20-30سنة، مستواهم التعليمي جامعي حالتهم الاجتماعية عزاب.

أكدت لنا الدراسة التي قمنا بها أن أهمية الاتصال الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، ودوره في نشر الثقافة التوعوية و التحسيسية لتحقيق حياة أفضل للمواطن، من خلال تسخير التكنولوجيا وأساليب العيش المعاصرة، ومحاربة المشاكل التي تعترض المجتمع الجزائري مشكلة الطلاق الذي ارتفعت نسبته كثيرا في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال ما ينجز عنه أضرار مادية ونفسية على الأطفال وخاصة على المرأة.....فقد يكون إنهاء العلاقة الزوجية بإطلاق هو بمثابة بداية للرجل وللمرأة على حد سواء لإقامة علاقة جديدة وبنفس الإطار في المجتمعات تؤمن بالمساواة وقضايا المرأة بينما الأمر يختلف بالنسبة لمجتمعات أخرى كالمجتمع الجزائري، الذي لا يؤمن أفراده بهذه المساواة ولا بهذه القضايا إذ تقتصر هذه البداية غالبا على الرجل دون المرأة، ويتجلى ذلك في الفصل بين النص والتطبيق، فالمشروع الجزائري أعطى للمرأة المطلقة العاملة كافة حقوقها لكن المجتمع الجزائري لم يعد ينصف المرأة الجزائرية حيث مازال ينظر للمرأة المطلقة على أنها المذنبة والمقصرة وخاصة إذا كانت عاملة فدائما تحوم الشكوك حولها وحول مصدر رزقها ومستواها التعليمي والثقافي متجاهلا ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وصعوبة المسؤولية على تربية أولادها بعد الطلاق. إنّ النظرة السلبية للمرأة المطلقة في الجزائر لا يقتصر دورها على توفير المناخ الملائم لسوء المعاملة بل يتعداه إذ اعتبرها سببا رئيسيا لأغلب حالات الطلاق وبالرغم من أن الحالات المدروسة في المحاكم تشير إلى الرجل وليس المرأة، ظلت هذه النظرة ملازمة للمرأة المطلقة ويعزز وجودها واستمرارها مكانة المرأة الهشة في مجتمعنا، فبالرغم من كل هذه المعاناة لم يصل الاتصال الاجتماعي ولا وسائل الإعلام إلى تغير النظرة السلبية وتغير طريقة التعامل مع المرأة المطلقة بل أن تناول هذا الموضوع في وسائل الإعلام يكون بشكل محدود وبطريقة غير فعالة، لأن المشكل الرئيسي للاتصال الاجتماعي هو التعود على

الإنتاج الكمي على حساب النوعية فغياب النوعية والفعالية يؤدي بالضرورة إلى فشل الرسالة الاتصالية في التأثير على الجمهور المستهدف، خاصة في مجتمع ذكوري كالمجتمع الجزائري الذي يكتسب فيه الر جل حق السلطة بجرد قدومه للحياة. إن سوء المعاملة وإن اختلفت معدلاته باختلاف الظروف والعوامل من امرأة على أخرى يبقى هو السمة المشتركة في حياة النساء المطلقات ويمكن اعتباره كالعلامة الفارقة التي تميزهن في التعامل عن بقية النساء، ففي المحيط الأسري يعتبر الحرمان التعسفي من حرية العامل الضاغط الأبرز على حياة المرأة المطلقة متمثلا بعدم السماح بالخروج من البيت بصورة منفرد والتحكم بنوعية اللبس والتصرفات والسير وفق مجموعة من الضوابط والمحاذير والممنوعات، أما في المحيط المجتمعي فيتمثل سوء المعاملة بالمضايقة والتحرش الجنسي خاصة بالنسبة للمرأة العاملة فهو العامل الضاغط الأبرز بالإضافة إلى الشائعات التي تسيء لسمعة المرأة المطلقة، والتي تنشط في هذا المحيط أما في محيط الدولة فيتمثل هذا السوء بالفترة الطويلة التي تقضيها معاملات الطلاق والحصول على بقية الحقوق القانونية الأخرى.

ويتواصل بذلك مسلسل المعاناة الذي تعيشه المرأة المطلقة وخاصة العاملة في غياب التوعية والتحسيس بخطورة هذا الوضع في المجتمع لم ينصف الابنة ولا الأخت ولا حتى الأم فهل سينصف المطلقة لذلك يجب أن يأخذ كل فرد بعين الاعتبار أن نظراته السلبية للمرة وشكوكه الدائمة حول عملها والتشويه في سمعتها، بل إن المرأة هي مقياس تقدم المجتمعات وتطور الرجل وارتقائه مرتبط بدرجة تطور وارتقاء المرأة لذلك وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعاملة الحسنة للمرأة.

جامعة مستغانم

كلية العلوم الإنسانية

استمارة استبيا نية

حول: " صورة تواصل المرأة المطلقة العاملة في المجتمع الجزائري"

"مدينة تسمسيلت نموذجا"

نحن طلبة السنة الثانية ماستر، بصدد تحضير مذكرة تخرج، ولهذا نرجو منكم ملأ هذه البيانات بكثير من الدقة والموضوعية، وذلك بوضع علامة (X) في الإجابة التي تناسبك، علما أن هذا البحث لغرض علمي وليس في مجال آخر.

من إعداد الطلبة:

- علي باي مليكة.
- بن ويس سفيان

مع جزيل شكرنا وامتناننا

المحور الأول: السمات الشخصية.

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: 20-25 ☐ 25-30 ☐ 30-35 ☐

35 فما فوق ☐

المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ غير متعلم ☐

الحالة الاجتماعية:

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

المحور الثاني: نظرة أفراد العينة لظاهرة الطلاق.

1 - هل الطلاق حل للمشاكل المترتبة عن الزواج في نظرك؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

2 - من أكثر المتضررين من الطلاق؟

الزوج ☐ الزوجة ☐ الأطفال ☐ المحيط الأسري

3 - هل تعتقد بأن أكثر الأسباب المؤدية للطلاق؟

نفسية ☐ اجتماعية ☐ اقتصادية ☐ ثقافية ☐

4 - في نظرك هل يعتبر الطلاق ظلم في حق المرأة دائما؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك بنعم أذكر متى يكون ذلك ؟

.....

المحور الثالث: نظرة أفراد العينة للمرأة المطلقة العاملة.

1 – هل تعتبر أن المرأة هي السبب الرئيسي في الطلاق ؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

2 – في رأيك هل المرأة المطلقة في مجتمع تسمسيلت تتمتع بحقوقها ؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

3 – هل تؤيد عمل المرأة المطلقة في مجتمع تسمسيلت؟

نعم ☐ لا ☐

4 – هل عمل المرأة المطلقة في مجتمع تسمسيلت يعتبر؟

إضافة لحقوقها ☐ إساءة لكرمتها ☐

5 – في نظرك هل نظرة مجتمع تسمسيلت للمرأة المطلقة العاملة؟

إيجابية ☐ سلبية ☐

لماذا؟

.....

6 – إذا كانت ترى بأنها نظرة سلبية هل تفسير هذه النظرة راجع إلى:

المرأة في حد ذاتها ☐ تكوين مجتمع تسمسيلت ☐

7 – هل تتمتع المرأة المطلقة والمرأة العاملة في تيسمسيلت باحترام وتقدير المجتمع لها ؟

نعم ☐ لا ☐

8 – ما نظرتك الشخصية للمرأة العاملة المطلقة ؟

إيجابية ☐ سلبية ☐

لماذا؟

.....

9 – هل تختلف نظرتك للمرأة المطلقة إذا ما كانت عاملة ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟

.....

قائمة المراجع

I.المراجع باللغة العربية:

1 – القرآن الكريم: سورة النساء

2 – الكتب:

1. الجندي أحمد نصر، الطلاق والتطليق وآثارهما، القاهرة: دار الكتب القانونية، 2004.
2. بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات الإعلام، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1994.
3. بوحوش عمار، الذنبيات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
4. بوخنوفة عبد الوهاب، "الاتصال الاجتماعي في الجزائر بين ضعف الإقناع وغياب الإقناع"، المجلة الجزائرية للاتصال 14 ديسمبر 1999.
5. بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
6. بن حرز الله عبد القادر، الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
7. بن مرسلي أحمد، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، دون طبعة الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
8. زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، القاهرة: مطبعة السعادة، 1974.

9. طوالبي نور الدين، الدين والطقوس، التغيرات في الجزائر، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1988.

10.مسعود كمال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، دون طبعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

11.لوني ميشال، الإعلام الاجتماعي، ترجمة صالح بن حليمة، اقتباس مصطفى المحمودي، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993.

12.مداي محمد محمود، مدخل في التكنولوجيا الاتصال الاجتماعي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997.

13.مرزوق يوسف، مدخل إلى عالم الاتصال، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية: دار الشروق، 1986.

14.عبد اللاوي حسين، الاتصال الاجتماعي في الجزائر، وزارة التضامن الوطني والعائلة، الجزائر، 1999.

15.عبيدات محمد، أبو أنصار محمد، مبيضين عقلية، منهجية البحث العلمي، الطبعة الولى، عمان: دار وائل للنشر، 1997.

16.عودة محمد، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي، دون طبعة، بيروت: دار النهضة العربية، 1987.

17.عطية عبد الحميد، مهدي محمد محمود، الاتصال الاجتماعي وممارسة الخدمة الاجتماعية، دون طبعة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.

18.فهمي محمد سيد، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دون طبعة، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2004.

3-المعاجم:

- قانون الأسرة حسب آخر تعديل له، الجزائر: دار الحديث للكتاب، 2008.

4-الدراسات:

1.بنت محمد فطومة، التسويق واستخدامه في الاتصال الاجتماعي(رسالة ماجيستر)، جامعة الجزائر، 2001.

2.متيجي سامية، الاتصال الاجتماعي في مجال الوقاية من حوادث المرور،(رسالة ماجيستر)، جامعة الجزائر، 2009.

II.مراجع باللغة الأجنبية:

1.*Durand jacques ; les formes de communication, édition du nod,1981.*

2.Kirat Mohammed, quelques réfections sur la pratique de la communication sociale en Algérie les annales de l'université d'Alger, 1998.

3.Migrot xavier Baylang christan, la communication, édition Nathana universitaire , paris, 1991.

III.المقابلات:

1.مقابلة مع (م-ع) امرأة مطلقة عاملة، (رفضت الإدلاء باسمها الكامل) بتاريخ: 2011/04/14 على الساعة الثالثة زوالا.

2.مقابلة مع السيدة فوضيل خديجة، محامية لدى محكمة تسمسيلت بتاريخ: 2012/05/01 على الساعة الحادية عشر صباحا

3. مقابلة مع السيدة سي بشيير زهرة محامية لدى محكمة تسمسيلت بتاريخ: 2012/05/08 على الساعة العاشرة صباحا.

4.مقابلة مع السيدة كرطالي فريدة أخصائية نفسانية بتاريخ: 2012/05/08 على الساعة العاشرة صباحا.

IV.مواقع الانترنت:

1.*http// :www.echorouk online.com le 09/03/2012 à 13 :10.*

2. http// :www.won ong atrway.com le 10/03/2012 à 15 :00.

3. http// :www.mhh.com le 17/04/2012 à 10 :45.

4. http// :www.nesasy.orgle 10/05/2012 à 11 :40.

الفهرس

كلمة شكر وعرفان

إهداء

I.الجانب المنهجي

- المقدمة 02
- الإشكالية..... 03
- الفرضيات..... 03
- أهمية الدراسة 03
- الهدف من الدراسة..... 04
- أسباب اختيار الموضوع..... 05
- تحديد المصطلحات 06
- منهج وأدوات الدراسة 07
- العينة..... 09
- الدراسات السابقة..... 10

II.الجانب النظري:

الفصل الأول: ماهية الاتصال الاجتماعي

تمهيد 13

I.مفهوم الاتصال الاجتماعي وظروف ظهوره..... 14

II.أنواع وأشكال الاتصال الاجتماعي..... 17

III.منهجية وتقنية الاتصال الاجتماعي..... 21

IV.الاتصال الاجتماعي في الجزائر..... 27

خاتمة الفصل..... 37

الفصل الثاني: الطلاق والمرأة المطلقة العاملة في الجزائر

تمهيد..... 39

I.ماهية الطلاق..... 40

II.المرأة المطلقة العاملة في الجزائر..... 56

IV.المرأة المطلقة في نظر المشرع الجزائري..... 63

IIV.الاتصال الاجتماعي ودوره في رسم صورة المرأة في الجزائر.....67

خاتمة الفصل 70

الجانب التطبيقي

تمهيد..... 72

1.تحديد مجتمع البحث..... 73

2.تحديد متغيرات الدراسة 74

3.تحديد المنهج المستعمل في الدراسة الميدانية..... 74

I.نظرة أفراد العينة لظاهرة الطلاق..... 75

II.نظرة أفراد العينة للمرأة المطلقة العاملة 78

IV.نتائج الدراسة 90

خاتمة 92

الملاحق..... 95

قائمة المراجع